الأمم المتحدة

A/76/332/Add.5

الجمعية العامة

Distr.: General
23 September 2021
Arabic
Original:

الدورة السادسة والسبعون
البند 8 من جدول الأعمال

المناقشة العامة

مذكرة من رئيس مجلس الأمن

عملا بالمقرر 75/573 المؤرخ 14 تموز/يوليه 2021، يشرفني أن أعمم هذه الوثيقة التجميعية للبيانات التي أدلى بها رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات عن طريق البيانات المسجلة سلفا أثناء المناقشة العامة والتي تُقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي يُعرض فيه البيان المسجل سلفا في قاعة الجمعية العامة.

وقد أُدلي بالبيانات الواردة في هذه الوثيقة صباح يوم الخميس، 23 أيلول/سبتمبر 2021، في الجلسة العاشرة للجمعية العامة (انظر A/76/PV.10). وتتضمن الوثيقة A/76/332 والإضافات من 1 إلى 12 لهذه الوثيقة البيانات التي أدلي بها في الجلسات الثالثة والرابعة والسادسة والسابعة، وفي الجلسات من التاسعة إلى السابعة عشرة للجمعية العامة (A/76/PV.3 و A/76/PV.4 و A/76/PV.6 و A/76/PV.7 و A/75/PV.17-A/76/PV.9).

وفقاً للمقرر 573/75، ودون أن يشكل ذلك سابقة فيما يتعلق بالاجتماعات الرفيعة المستوى الصادر بها تكليف المقرر عقدها خلال الأسابيع الرفيعة المستوى المقبلة، ستُستكمل الوثائق الرسمية للجمعية العامة بمرفقات تتضمن البيانات المسجلة سلفا المقدمة من رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات، والتي تُقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي يُدلى فيه بهذه البيانات في قاعة الجمعية. وينبغي إرسال البيانات المقدمة بهذا الشأن إلى estatements@un.org.

الرجاء إعادة التدوير
وثيقة ميسّرة

جنوب أفريقيا (انظر أيضا A/76/PV.10، المرفق الأول)

خطاب السيد سيريل رامافوسا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا

أدلي به يوم الخميس، 23 أيلول/سبتمبر 2021، في الجلسة العاشرة للجمعية العامة

رئيس الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، السيد عبد الله شهيد،

الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش،

أصحاب الفخامة رؤساء الدول وأصحاب الدولة رؤساء الحكومات،

الزملاء،

الأصدقاء،

إننا ننضم إلى المناقشة العامة اليوم من جميع أنحاء العالم وقد غيرت جائحة كوفيد-19 إلى الأبد طبيعة العمل المتعدد الأطراف والدبلوماسية والأعمال التجارية فضلا عن التفاعل الإنساني الأساسي. ومع ذلك، تبقى المثل النبيلة للزمالة والتضامن والتعاون ثابتة حتى عندما تفصلنا الجغرافيا. فتلك القيم هي حجر الأساس الذي أنشئت عليه الأمم المتحدة قبل 76 عاما، وكانت دليلنا ونحن نواجه أسوأ حالة طوارئ صحية عالمية منذ أكثر من قرن.

وقد تسبب جائحة كوفيد-19 في دمار كبير في جميع أنحاء العالم. فقد فُقدت ملايين الأرواح ودُمرت سبل العيش. وهزت الجائحة شعورنا بالرفاه والأمن. ومع ذلك، فإن أواصر التضامن القوية بين الدول مكنتنا من التغلب على تحديات كبيرة. فبالتضامن والدعم والتعاون على الصعيد المتعدد الأطراف بين الدول الأعضاء، تمكنت البلدان المحتاجة من الحصول على المعدات والإمدادات الطبية التي مست الحاجة إليها.

ومن المتفق عليه عموما في مواجهة جائحة كوفيد-19، أن اللقاحات هي أكبر دفاع تمتلكه البشرية ضد ويلات هذه الجائحة. ولذلك فإن من دواعي القلق الشديد أن المجتمع العالمي لم يحافظ على مبدأي التضامن والتعاون فيما يتعلق بكفالة الإنصاف في الحصول على لقاحات كوفيد-19. ومما يدين الإنسانية أن البلدان الغنية حصلت على أكثر من 82 في المائة من جرعات اللقاح في العالم، في حين ذهب أقل من واحد في المائة إلى البلدان المنخفضة الدخل. وما لم نعالج هذا الأمر على وجه الاستعجال، ستستمر الجائحة لفترة أطول بكثير وستظهر طفرات جديدة في الفيروس.

وتؤكد جنوب أفريقيا من جديد دعوتها إلى التوزيع العادل والمنصف للقاحات. ونحث جميع الدول الأعضاء على تأييد مقترح التنازل المؤقت عن بعض أحكام الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية للسماح لمزيد من البلدان، ولا سيما البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، بإنتاج لقاحات كوفيد-19. ففي عالمنا المترابط هذا، لا يمكن لأي بلد أن ينعم بالأمان ما لم تصبح جميع البلدان آمنة.

وعلينا أن نستعد الآن لمواجهة الأوبئة في المستقبل ونعمل بتصميم أكبر نحو تحقيق هدف التغطية الصحية الشاملة. وفي أعقاب جائحة كوفيد-19، يجب علينا أن نزيد الاستثمار الموجه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق تزويد البلدان المنخفضة الدخل بوسائل تنفيذها. وفي هذا الصدد، تعدُّ مبادرة مجموعة العشرين بتجميد سداد الديون استجابة طيبة للتحديات المالية وتحديات السيولة التي تواجهها

الاقتصادات الأقل نموا. ويكتسي الاتفاق على تخصيص 650 بليون دولار من حقوق السحب الخاصة أهمية كبيرة، ولكنه غير كاف لتلبية كم الاحتياجات. ولذلك تكرر جنوب أفريقيا دعوتها إلى إتاحة 25 في المائة من مجموع المخصصات، التي تبلغ نحو 162 بليون دولار، للقارة الأفريقية.

السيد الرئيس،

يشكّل تغير المناخ أزمة وجودية للعالم بأسره، ومع ذلك فإن البلدان الفقيرة معرضة للخطر بشكل خاص. وعلى الرغم من أننا نتحمل أقل قدر من المسؤولية عن التسبب في تغير المناخ، فإن البلدان الأفريقية من بين البلدان التي تتكبد التكلفة الأكبر. وحتى يتسنى للدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستنعقد في غلاسكو، أن تستجيب على نحو ملائم للأزمة التي نواجهها، يجب أن نشهد المزيد من الطموح والتقدم في جهود التخفيف والتكيف ووسائل التنفيذ. ولذلك يجب أن يصدر مؤتمر الأطراف السادس والعشرون برنامجا رسميا للعمل بشأن تنفيذ الهدف العالمي المتعلق بالتكيف.

لقد كانت الجائحة بمثابة تذكرة صارخة بتكافلنا، وبأن عدم الاستقرار في منطقة واحدة من مناطق العالم يؤثر حتما على جيرانها. ولذلك السبب نسعى إلى تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال صون السلام وتمويل جهود بناء السلام ودفع عجلة إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء النزاع. وتواصل جنوب أفريقيا جهودها الرامية للإسهام في تحقيق السلام والأمن الدوليين من خلال عضويتنا في لجنة بناء السلام ومشاركتنا المستمرة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وما فتئت مسألة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير تُثار في هذه الجمعية العامة منذ نشأتها تقريبا. ونثيرها اليوم مرة أخرى، ليس لأننا ملتزمون بحكم العادة بالقيام بذلك، ولكن لأننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه لن يكون هناك سلام ولا عدالة حتى يتحرر الشعب الفلسطيني من الاحتلال ويتمكن من ممارسة الحقوق التي تدافع عنها هذه الأمم المتحدة. وتقع على عاتقنا، بصفتنا دول العالم، مسؤولية ألا ندخر جهدا لإيجاد حل عادل ودائم وسلمي يستند إلى معايير متفق عليها دوليا منصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ونكرر تأكيد موقفنا بأن لشعب الصحراء الغربية الحق في تقرير المصير وفقا لقرارات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتؤكد جنوب أفريقيا كذلك تضامنها مع الشعب الكوبي وتدعو إلى رفع الحصار الاقتصادي الذي ألحق أضرارا لا حصر لها باقتصاد البلد وشعبه.

السيد الرئيس،

يتزامن هذا العام مع مرور 12 عاما على بدء عملية المفاوضات الحكومية الدولية و16 عاما على انعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، حيث اتفق قادة العالم بالإجماع على الإصلاح المبكر لمجلس الأمن. غير أننا لم نف بهذا التعهد. وتكرر جنوب أفريقيا دعوتها إلى الإصلاح العاجل والانتقال إلى مفاوضات قائمة على النص يمكن من خلالها التوصل إلى اتفاق في نهاية المطاف.

ويجب أن نعالج مسألة النقص في تمثيل القارة الأفريقية في منظومة الأمم المتحدة، ونكفل تعزيز صوت القارة الأفريقية وبلدان الجنوب بصفة عامة في النظام المتعدد الأطراف. وبالتزامن مع تحقيق التمثيل الجغرافي العادل في الأمم المتحدة، يجب علينا أيضا أن نعالج مسألة التكافؤ بين الجنسين.

وقد احتفلنا بالأمس بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان في المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية في جنوب أفريقيا. ويظل إعلان وبرنامج عمل ديربان يشكّلان مخطط المجتمع الدولي للعمل على مكافحة العنصرية وغيرها من أشكال التعصب. ونحن ملزمون بمسؤولية مشتركة عن مكافحة إرث العنصرية ومظاهرها في الحاضر.

وتحط العنصرية، شأنها شأن التحيز الجنساني وكراهية الأجانب وكراهية المثلية الجنسية، من قدرنا جميعا. فهي تقوض إنسانيتنا وتخنق جهودنا الرامية إلى بناء عالم متأصل فيه التسامح والاحترام وحقوق الإنسان. فلنغتنم هذه الذكرى السنوية لتجديد التزامنا بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب أينما وجدت.

السيد الرئيس،

إننا نواجه تحديات هائلة. ويتعين علينا أن نعجل وتيرة التعافي على الصعيد العالمي؛ وننفذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ وننهض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ ونتصدى لتغير المناخ ونحافظ على السلام والأمن ونحمي أشد الفئات ضعفا في المجتمع.

وقبل كل شيء، يجب أن نضمد جراح الفقر وعدم المساواة والتخلف التي تحول دون تحقيق المجتمعات لإمكاناتها الكاملة. ولا يمكن القيام بذلك إلا في إطار نظام متعدد الأطراف جرى تنشيطه وإصلاحه، تكون الأمم المتحدة القوية وذات المقدرة في مركزه.

وفي هذه المرحلة الحاسمة، ندعو هذه الجمعية العامة لدول العالم مجددا إلى أن تكون مصدرا للإلهام والتوجيه والقيادة. فلا تزال الأمم المتحدة منارة أمل لكل من يحلم بعالم أفضل. فلنخط معا، بالاشتراك مع الأمم المتحدة بصفتها أداة لنا، تاريخا جديدا للبشرية – تاريخا يسوده المساواة والحرية والحقوق الأساسية والرخاء المشترك للجميع، دون أن نترك أحدا خلف الركب.

أشكركم.

كوبا (انظر أيضا A/76/PV.10، المرفق الثاني)

خطاب السيد ميغيل دياز كانيل برموديس، رئيس جمهورية كوبا

أدلي به يوم الخميس، 23 أيلول/سبتمبر 2021، في الجلسة العاشرة للجمعية العامة

[الأصل: بالعربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية]

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

السيد الرئيس،

إننا نعيش في أوقات مضـــطربة. وفي ظل الأثر المدمر للجائحة التي أدت إلى تفاقم أوجه عدم المســـاواة الهيكلية والأزمة العالمية، أصـــبح دور تعددية الأطراف والأمم المتحدة أكثر أهمية من أي وقت مضى. غير أن التعاون الدولي لم يكن بالقدر الكافي.

لقد ظل تطبيق صـــيغ الليبرالية الجديدة لعقود من الزمن يضـــعف قدرة الدول على تلبية احتياجات سكانها.

وقد تُرِكَت أضـــعف الفئات من دون حماية، في حين واصـــلت الدول الغنية والنخب والشـــركات الصيدلانية عبر الوطنية تحقيق الأرباح.

فليس من الملح فحسب أن نوحد إرادتنا ونتعاضد من أجل رفاه البشرية، بل إنها ضرورة أخلاقية.

لقد توفي أكثر من 4,5 ملايين نسمة بسبب هذه الجائحة، التي أدت إلى تدهور الظروف المعيشية في هذا الكوكب. وعواقبها وتأثيرها على المجتمعات اليوم لا تحصـــى، ولكن معروف الآن أنها لن تزول سريعا.

وقد أشار "تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2021" إلى أنه في الوقت الذي سيكون فيه 205 ملايين شخص في العالم عاطلين عن العمل بحلول عام 2022، وفقا لتوقعات منظمة العمل الدولية،

يُعتقد على نطاق واســع أن هدف التنمية المســتدامة المتمثل في القضـــاء على الفقر بحلول عام 2030 – وهو التاريخ الذي يتوقع أن يبلغ فيه معدل الفقر العالمي 7 في المائة، أو حوالي 600 مليون شخص – معرض الآن لخطر شديد.

وإزاء هذا الأفق الكئيب، ظهرت لقاحات كوفيد-19 كأمل. وأُعطي ما يزيد على 5 بلايين جرعة على الصـعيد العالمي بحلول آب/أغسـطس 2021؛ غير أن أكثر من 80 في المائة منها أُعطي في البلدان المتوسطة الدخل أو المرتفعة الدخل، على الرغم من أنها تمثل أقل بكثير من نصف سكان العالم.

ولا يزال مئات الملايين من الأشخاص في البلدان المنخفضة الدخل ينتظرون تلقي الجرعة الأولى، ولا يمكنهم حتى تقدير متى سيحصلون عليها إن كانوا سيحصلون عليها أصلا.

ويصعب علينا أن نصدق في الوقت نفسه أن الميزانية العسكرية العالمية في عام 2020 بلغت ما يقرب من تريليوني دولار.

فكم عدد الأرواح التي كان يمكن إنقاذها لو اســـتثمرت تلك الموارد في الصـــحة أو في تصـــنيع وتوزيع اللقاحات؟

تتطلب الإجابات الممكنة على هذا السؤال قفزة نوعية، ويصبح تحويل النظام الدولي غير المتكافئ والمعادي للديمقراطية، الذي يخضع التطلعات المشروعة لملايين الأشخاص للمواقف الأنانية والمصالح الضيقة للأقلية، أمرا حتميا.

إننا لن نكل أبدا من تكرار أنه لا بد من الكف عن تبديد الموارد الطبيعية والأنماط الرأسمالية غير الرشيدة للإنتاج والاستهلاك التي تفقر البيئة وتتسبب في تغير المناخ، الأمر الذي يعرض وجود الجنس البشري للخطر.

ولا من بذل جهد جماعي؛ ولكن يقع على البلدان المتقدمة – المسؤولة الرئيسية عن الحالة الراهنة – التي تملك جميع الموارد اللازمة، التزام أخلاقي بتحمل المسؤولية.

ومن الضروري أن نناضل حتى يسود التضامن والتعاون والاحترام المتبادل إذا أردنا أن نقدم استجابة فعالة لاحتياجات وتطلعات جميع الشعوب وأن نحافظ على ما هو أثمن: حياة الإنسان وكرامته.

فلشعوبنا الحق في العيش في سلام وأمن؛ ولها الحق في التنمية والرفاه والعدالة الاجتماعية. والأمم المتحدة المعاد تنشيطها وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها وتعزيزها مدعوة إلى الاضطلاع بدور رئيسي في هذا الجهد.

السيد الرئيس؛

يجري الترويج لشقاق دولي خطير، تقوده وتحرض عليه الولايات المتحدة بشكل دائم.

فمن خلال الاستخدام وإساءة استخدام الخبيثين للتدابير القسرية الاقتصادية، التي أصبحت الأداة التي تحدد السياسة الخارجية للولايات المتحدة، تهدد حكومة ذلك البلد الدول ذات السيادة وتبتزها وتضغط عليها لإرغامها على الأقوال والأفعال ضد من تعتبرهم خصوما.

إنها تجبر حلفاءها على إنشاء تحالفات للإطاحة بالحكومات الشرعية؛ وخرق الاتفاقيات التجارية؛ والتخلي عن بعض أشكال التكنولوجيا وحظرها واعتماد تدابير قضائية غير مبررة ضد مواطني البلدان التي ترفض الخضوع.

وهي غالبا ما تستخدم مصطلح "المجتمع الدولي" للإشارة إلى مجموعة صغيرة من الحكومات التي تميل إلى الانصياع لما تمليه واشنطن بشكل لا رجعة فيه. ويبدو أن بقية البلدان، التي تمثل الأغلبية الساحقة لهذه المنظمة، ليس لها مكان في تعريف "المجتمع الدولي" الذي تدعو إليه الولايات المتحدة.

إنه نوع من السلوك المرتبط بالتعصب الإيديولوجي والثقافي، بتأثير عنصري ملحوظ وأغراض هيمنة طموحة. فليس من الممكن أو المقبول اعتبار حق أمة في التنمية الاقتصادية والتكنولوجية على أنه تهديد؛ كما لا يمكن التشكيك في حق كل دولة في تطوير النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي اختاره شعبها بشكل سيادي.

باختصار، نشهد اليوم تنفيذ ممارسات سياسية غير مقبولة في السياق الدولي تتعارض مع الالتزام العالمي بدعم ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الحق السيادي في تقرير المصير. فالدول المستقلة وذات السيادة تتعرض لضغوط متعددة لإجبارها على الخضوع لإرادة واشنطن ولنظام يستند إلى قواعدها المتقلبة.

السيد الرئيس؛

منذ اكثر من 60 عاما لم تتوقف الحكومة الامريكية لدقيقة واحدة عن هجماتها ضد كوبا. ولكن في هذه اللحظة الحاسمة والصعبة لجميع الدول، تتجاوز عدوانيتها جميع الحدود.

فقد تم خلال هذه الجائحة تشديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الأقسى والأطول أمدا على الإطلاق ضد أي دولة، بشكل انتهازي وإجرامي؛ فالإدارة الديمقراطية الحالية تبقي على 243 إجراء قسريا اعتمدتها إدارة دونالد ترامب من دون تغيير، بما في ذلك إدراج كوبا في القائمة الزائفة وغير الأخلاقية للدول التي يزعم أنها ترعى الإرهاب.

وفي هذا السياق تشن حرب غير تقليدية ضد بلدنا خصصت لها حكومة الولايات المتحدة، بطريقة علنية ومفضوحة، الملايين من خلال حملات التلاعب والأكاذيب باستخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة وغيرها من المنصات الرقمية، من أجل رسم صورة زائفة تماما للواقع الكوبي داخليا وخارجيا وزرع البلبلة وزعزعة الاستقرار وتشويه سمعة البلد وتبرير عقيدة "تغيير الأنظمة".

لقد فعلوا كل شيء لمحو الثورة الكوبية من خريطة العالم السياسية. إنهم لا يقبلون أي بدائل للنموذج الذي يتصورونه لفناء دارهم الخلفي.

إن خطتهم منحرفة ولا تتفق مع الديمقراطية والحرية التي ينادون بها.

ولكن يجب أن يكون واضحا لدى أعدائنا أننا لن نتخلى عن الوطن والثورة التي ورثتها لنا عدة أجيال من الوطنيين بالثبات على مبادئهم. واليوم أود أن أكرر أمام مجتمع الأمم المحترم والحقيقي الذي يصوت كل عام بالإجماع تقريبا ضد الحصار، ما أعرب عنه الجنرال راؤول كاسترو قبل بضع سنوات: "... كوبا لا تخشى الأكاذيب، ولا هي تستسلم للضغوط أو الشروط أو الإملاءات، أيا كان مصدرها..."

السيد الرئيس؛

نحن لا تثبطنا التحديات الهائلة. وسنواصل الإبداع من أجل كوبا.

ونتضامن بنكران الذات مع من يحتاجون إلى دعمنا، كما نتلقى التضامن بامتنان من الحكومات والشعوب الصديقة والمجتمع الكوبي في الخارج. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكركم جميعا على دعمكم في هذه المرحلة، التي تكرم قيم الإنسانية والتعاون الدولي غير المشروط من دون أي تدخل.

وقد أرسلت كوبا في نفس الوقت، استجابة للطلبات واسترشادا برسالتها الأخوية والإنسانية العميقة، أكثر من 900 4 عامل في مجال التعاون، منظمين في 57 لواء طبيا، إلى 40 بلدا وإقليما متضررا من جائحة كوفيد-19.

ولم يحصل عاملونا الصحيون المتفانون على دقيقة راحة في الكفاح ضد الجائحة داخل كوبا وخارجها.

إنهم أنفسهم الذين خرجوا إلى الشوارع لمساعدة شعب هايتي الشقيق بعد الزلزال المدمر الذي هز ذلك البلد قبل بضعة أسابيع بالكاد. وهم الذين يسافرون من أبعد الأماكن إلى مقاطعة كوبية فيذهبون، من دون أن ينفضوا عن أنفسهم غبار الطريق، لتقديم خبراتهم ومعارفهم إلى بعثة إنقاذ الأرواح.

إنهم أكثر بكثير من أبطال الحياة اليومية. إنهم فخر أمتنا ورمز دعوتها إلى تحقيق العدالة. وقد قامت عشرات الشخصيات وآلاف الأشخاص بالتوقيع على ترشيحهم لجائزة نوبل للسلام.

ونفخر أيضـــا بالمجتمع العلمي الكوبي الذي طوّر، على الرغم من الندرة الهائلة، ثلاثة لقاحات ولقاحين تجريبيين ضـد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وهي تمثل تحقيق الفكرة التي أعرب عنها القائد العام للثورة الكوبية في عام 1960، الذي أكد أن مســتقبل وطننا يجب أن يكون بالضــرورة مســتقبلا لرجال ونساء العلم.

وبفضـل دعم رجالنا ونسـائنا العاملين في مجال العلوم والعاملين الصـحيين، تم خلال الأيام العشرة الأولى من هذا الشهر إعطاء أكثر من 15,8 مليون جرعة من اللقاحات: عبدالله وسوبيرانا 2 وسوبيرانا بلس؛ وتلقى 37,8 في المائة من السكان الكوبيين التطعيم الكامل.

ونتوقع تحقيق التحصـــين الكامل بحلول نهاية عام 2021، مما ســـيمكننا من التقدم في مكافحة التفشّي الجديد للجائحة.

سيدي الرئيس،

نؤكد على تطلعنا إلى تحقيق الاســـتقلال الكامل لقارتنا الأمريكية ومنطقة متكاملة اجتماعيا واقتصـــاديا في أمريكا اللاتينية والكاريبي، قادرة على الوفاء بالالتزام المنصـــوص عليه في إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة ســـلام، في مواجهة محاولات إعادة فرض مبدأ مونرو والســـيطرة الاستعمارية الجديدة.

ونعارض كل محاولة لزعزعة وتخريب النظام الدســتوري والوحدة المدنية والعســكرية وتدمير العمل الذي بدأه القائد هوغو شافيز فرياس وواصله الرئيس نيكولاس مادورو موروس لصالح الشعب الفنزويلي.

ونؤكد من جديد أن بوسع جمهورية فنزويلا البوليفارية التعويل دائما على تضامن كوبا.

ونؤكد على دعمنا الثابت لشعب نيكاراغوا الشقيق وحكومته للمصالحة الوطنية والوحدة، بقيادة القائد دانييل أورتيغا، الذين يدافعون بشـــجاعة وفخر عن الإنجازات التي تحققت في مواجهة تهديدات الحكومة الأمريكية وإجراءاتها التدخلية.

ونؤيد مطالبة دول منطقة البحر الكاريبي بتعويضـــات عادلة عن الأهوال بســـبب العبودية وتجارة الرقيق. ونؤيد أيضـــا حقهم في معاملة تفضـــيلية خاصـــة وعادلة، وهو أمر لا غنى عنه لمواجهة التحديات الناجمة عن تغير المناخ والكوارث الطبيعية والنظام المالي الدولي الجائر والظروف الصـــعبة التي تفرضـــها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ونؤكد من جديد ضـرورة أن يصـبح شـعب بورتوريكو الشـقيق حرا ومسـتقلا بعد أكثر من قرن من الخضوع للهيمنة الاستعمارية.

ونتضـــامن مع جمهورية الأرجنتين في مطالبتها العادلة بحقوقها الســـيادية على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها.

ونكرر تأكيد التزامنا بالسلام في كولومبيا. ونحن مقتنعون بأن الحل السياسي والحوار بين الأطراف هما السبيل المناسب لتحقيق ذلك.

كما ندعو إلى إنهاء التدخل الأجنبي في سورية والاحترام الكامل لسيادتها وسلامتها الإقليمية، بينما نؤيد السعي إلى إيجاد حل سلمي وتفاوضي للحالة المفروضة على تلك الدولة الشقيقة.

وندعو إلى حل عادل وشـــامل وجامع ودائم للنزاع في الشـــرق الأوســـط، يشـــمل إنهاء الاحتلال الإسـرائيلي للأرض الفلسـطينية المغتصـبة وممارسـة الشـعب الفلسـطيني لحقه غير القابل للتصـرف في بناء دولته داخل حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وندين التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية.

ونؤكد من جديد تضامننا الثابت مع الشعب الصحراوي.

وندين بشدة الجزاءات الانفرادية والظالمة المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

كما نكرر تأكيد دعمنا الثابت لمبدأ "الصـــين الواحدة" ونعارض أي محاولة للإضـــرار بســـيادة جمهورية الصين الشعبية وسلامتها الإقليمية، وكذلك أي تدخل في شؤونها الداخلية.

ونرفض محاولات توسـيع وجود حلف شـمال الأطلسـي حتى الحدود الروسـية؛ والتدخل في شـؤون روسيا فيما يتعلق بسيادتها وفرض جزاءات انفرادية وظالمة ضد ذلك البلد.

وندعو إلى وضـــع حد للتدخل الأجنبي في الشـــؤون الداخلية لجمهورية بيلاروس ونؤكد من جديد تضامننا مع الرئيس ألكسندر لوكاشينكو وشعب بيلاروس الشقيق.

ولا يمكن للأمم المتحدة أن تتجاهل الدروس المستفادة في أفغانستان. فقد استغرق الأمر عقدين من الاحتلال، وخسائر فادحة لآلاف الأرواح، و10 ملايين مشرد، وتكاليف بلغت مليارات الدولارات، وهي تتحول إلى أرباح للمجمع العسـكري الصـناعي، للتوصـل إلى اسـتنتاج مفاده أنه لا يمكن منع الإرهاب أو محاربته بـالقنابل؛ وأن الاحتلال لا يؤدي إلا إلى الدمار وأنـه لا يحق لأي بلد أن يفرض إرادتـه على الدول ذات السيادة. وأفغانستان ليست حالة معزولة.

وأصـبح من الواضـح أنه حيثما تتدخل الولايات المتحدة، يزداد عدم الاسـتقرار والموت والمصـاعب، تاركة وراءها ندوبا طويلة الأمد.

سيدي الرئيس،

نؤكد على تصـميم كوبا على مواصـلة قول الحقيقة بطريقة شـفافة، مهما كان ذلك مزعجا للبعض؛ والدفاع عن المبادئ والقيم التي نؤمن بها؛ ودعم القضـــايا العادلة؛ ومواجهة الانتهاكات بقدر ما واجهنا الاعتداءات الأجنبية والاستعمار والعنصرية والفصل العنصري، والكفاح بلا توقف من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة والازدهار والتنمية لشعوبنا، التي تستحق عالما أفضل.

وشكراً جزيلاً لكم.

بوركينا فاسو (انظر أيضا A/76/PV.10، المرفق الثالث)

خطاب السيد روش مارك كريستيان كابوري، رئيس بوركينا فاسو ورئيس مجلس وزراء بوركينا فاسو

أدلي به يوم الخميس، 23 أيلول/سبتمبر 2021، في الجلسة العاشرة للجمعية العامة

[الأصل: بالفرنسية]

السيد الرئيس،

الأمين العام للأمم المتحدة،

رؤساء الوفود،

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة،

السيد الرئيس عبد الله شهيد،

يرحب بلدي، بوركينا فاسو، بانتخابكم الرائع رئيسا للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ويمكنني أن أؤكد لكم دعمنا الكامل لإنجاح ولايتكم في الإسهام في نجاح "رئاسة مفعمة بالأمل"، التي انتخبتم تحت شعارها.

وأود أن أشيد بسلفكم، سعادة السيد فولكان بوزكير، على الطريقة المتميزة التي وجه بها مصير منظمتنا الجماعية خلال فترة ولايته.

السيد الأمين العام،

إن إعادة تعيينكم الرائعة في 18 حزيران/يونيه لولاية ثانية مدتها خمس سنوات على رأس منظمتنا سيتيح لكم الفرصة لكفالة تنفيذ أولوياتكم لعام 2021 والتطلع إلى السنوات المقبلة بمزيد من راحة البال. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم وأتمنى لكم كل نجاح إضافي خلال فترة ولايتكم الثانية.

لقد أشرتم بحق عندما أديتم اليمين في 18 حزيران/يونيه إلى أن الأشهر الثمانية عشر الماضية لم يسبق لها مثيل في تاريخ الأمم المتحدة وأن التحدي الأكبر الذي يواجهنا هو تحويل أزمة تلك الشهور إلى فرص.

والرؤية الاستراتيجية التي قدمتموها لولايتكم الثانية تؤكد التزامكم وتصميمكم على العمل من أجل تعزيز تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة في حل المشاكل المتعددة التي تواجه عالمنا، وخاصة في هذه الأوقات العصيبة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

السيد الرئيس،

رؤساء الوفود،

تعقد الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي افتتحت في 14 أيلول/سبتمبر، في إطار الموضوع الرئيسي المعنون "بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل – من أجل التعافي من

كوفيد-19، وإعادة البناء على نحو مستدام، والاستجابة لاحتياجات الكوكب، واحترام حقوق الناس وتنشيط الأمم المتحدة".

وهذا الموضوع، الذي يتوافق مع الأولويات الخمس لرئيس الجمعية العامة، يدعونا جميعا إلى العمل بما يتماشى مع حقيقة أنها تتركز على التحديات العالمية التي لا يمكن لأي بلد أن يواجهها بمفرده.

ونحن بحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى نهج لتعددية الأطراف أقوى وأكثر التزاماً.

وبالإضافة إلى التحدي الذي تمثله جائحة كوفيد-19، تواجه بلدان كثيرة في العالم اليوم آفات أخرى، مثل الإرهاب وتغير المناخ والفقر وما إلى ذلك.

وتشير جميع الدلائل إلى أنه إذا استمر هذا الاتجاه، فإن أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 لن تتحقق للأسف.

وفيما يتعلق بمرض فيروس كورونا، يجب أن نواصل بصفة خاصة تعبئة وتعزيز التضامن الدولي لمكافحة الجائحة التي تتسبب بفاجعة لملايين الأسر وتفاقم الحالة الاقتصادية المقلقة بالفعل للبلدان.

وعلى الصعيد الوطني، اعتمدت بوركينا فاسو خطة استجابة تعالج الاحتياجات الصحية وتحدد تدابير الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي التي يتعين اتخاذها. وبفضل مرفق كوفاكس وحكومات البلدان الصديقة، تم استلام جرعات من اللقاح ويجري تنفيذ برنامج التطعيم.

وأشكر الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين والشركاء من القطاع الخاص الذين دعموا بوركينا فاسو في الجهود الرامية إلى التصدي المشترك لهذه الجائحة. وأدعو على وجه الاستعجال إلى مزيد من التضامن الدولي حتى نتمكن حقاً من درء الآثار المدمرة للجائحة.

وعلاوة على ذلك، فإن مكافحة كوفيد-19 لا يمكن أن تسمح لنا بنسيان مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يُعتبر أيضاً جائحة. وأرحب بعقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الإيدز في 8 حزيران/يونيه 2021 وباعتماد الإعلان السياسي الذي يدعو إلى اتخاذ إجراءات للقضاء على الإيدز بحلول عام 2030.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

لا يزال الإرهاب أيضاً تحدياً كبيراً يجب أن نواجهه بالنظر إلى الضحايا الكثيرين في جميع أنحاء العالم. وفي أفريقيا، ولا سيما في منطقة الساحل، تقوضت جهود التنمية في السنوات الأخيرة بسبب الهجمات الإرهابية المتكررة.

ولا تزال الحالة الأمنية تتدهور في بوركينا فاسو، ولا سيما في المنطقة الثلاثية الحدود (بوركينا فاسو ومالي والنيجر)، فضلاً عن أجزاء أخرى من البلد.

ولضمان عودة الأمن إلى جميع المناطق المهددة، اعتمدت الحكومة تدابير لتوجيه سياسة الأمن الوطني، وتواصل تعزيز قدرات قوات الدفاع والأمن لديها لضمان فعالية عملياتية مُرضية.

وسيتم بذل كل ما في وسعنا لضمان الأمن في جميع المناطق المهددة في البلد، وأود أن أؤكد للمجتمع الدولي أن العمليات العسكرية، شأنها شأن العمليات التي نفذت بالفعل، ستُنفذ في امتثال صارم لحقوق الإنسان بما يتماشى مع التزامات بوركينا فاسو الدولية في ذلك المجال.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

في مكافحة الإرهاب، لن يكون للجهود المنفردة التي تبذلها البلدان المتضررة أثر كبير ودائم إلا إذا دعمها المجتمع الدولي. والواقع أن الاستقرار والأمن والسلام في منطقة الساحل لا تتعلق ببلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وحسب (وهي بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر وتشاد)، وعلى وجه الخصوص بما أن الحالة، كما ينبغي أن نذكر، هي نتيجة لانهيار ليبيا في عام 2011، الأمر الذي أدى إلى الزيادة الهائلة في تداول الأسلحة في منطقة الساحل.

وأغتنم هذه الفرصة لأذكركم بأن هذه مسألة تتعلق بالسلام والأمن الدوليين، ولذلك من الضروري، بل والملح، أن يدعم المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في مكافحة الإرهاب. ومرة أخرى، فإن أفضل طريقة للقيام بذلك هي وضع ولاية القوة المشتركة لبلدان المجموعة الخماسية تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الوقت الراهن، أشيد بجهود التنسيق والتعاون التي تبذلها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كفاحنا المشترك ضد الإرهاب. إن تعيين السيد محمدو إيسوفو، الرئيس السابق لجمهورية النيجر، والسيد نانا أدو دانكوا أكوفو-أدو، رئيس جمهورية غانا، في الدورة العادية التاسعة والخمسين لهيئة رؤساء المجموعة الخماسية مناصرين لتعبئة الموارد لخطة عمل الفترة 2020-2024 للقضاء على الإرهاب في المنطقة دليل إيجابي وبرهان رئيسي على التزام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وأود أيضاً أن أنوه بالمساعدة المتعددة الأبعاد التي يقدمها جميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وغيرهم الكثير في هذه المعركة، وأن أشيد بها، وأن أكرر امتناننا للأمين العام للأمم المتحدة على التزامه الشخصي تجاه منطقة الساحل.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

في أعقاب الفترة من 2016 إلى 2020، تنفذ بوركينا فاسو حالياً إطاراً إنمائياً جديداً هو خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة من 2021 إلى 2025، وهي تركز على المجالات التالية:

1) توطيد السلام والأمن والتماسك الاجتماعي وتعزيز المصالحة الوطنية؛

2) تعميق الإصلاح المؤسسي وتحديث الإدارة العامة؛

3) بناء التحركات التي بدأت لتحويل الأسس الإنتاجية للاقتصاد الوطني؛

4) تعزيز التنمية البشرية والتضامن.

ويتطلب تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثانية 000 19 بليون فرنك أفريقي، أو حوالي 34 بليون دولار أمريكي، 63 في المائة منها ستقدمها الميزانية الوطنية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الشركاء التقنيين والماليين الثنائيين والمتعددي الأطراف ومن القطاع الخاص الذين دعمونا في تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأولى، فضلاً عن وضع الإطار المرجعي الوطني الجديد. وأود أن أشكرهم مقدماً باسم شعب بوركينا فاسو على الدعم الذي سيقدمونه بلا كلل في تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ خطتنا الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة من 2021 إلى 2025.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

فيما يتعلق بتغير المناخ، يتطلب منا تواتر الظواهر الجوية القصوى مع ما يترتب عنها من عواقب مدمرة أن نتخذ إجراءات عاجلة وحازمة ومتضافرة. وقد أكد آخر تقرير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ حالة الطوارئ المناخية، ما يسلط الضوء على تسارع الاحترار العالمي ويعزوه بشكل لا لبس فيه إلى السلوك الإنساني. وفي بوركينا فاسو، قُدّر أن 34 في المائة من الأراضي قد تدهورت لا بسبب النشاط البشري وحسب بل أيضاً، وقبل كل شيء، بسبب الجفاف والفيضانات المتوطنة. فالتنافس على الموارد الطبيعية النادرة يقوض التعايش السلمي ويؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار.

وقد صدقت بوركينا فاسو على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وكانت من أوائل البلدان التي قدمت مساهمات محددة وطنياً في عام 2015 عندما اعتمد الاتفاق. وتستند المساهمة المحددة وطنياً لبوركينا فاسو إلى تدابير التخفيف والتكيف وتغطي مجالات مثل الزراعة والمياه، والثروة الحيوانية، والإسكان والتخطيط الحضري، والكتلة الأحيائية، والطاقة، والحراجة واستخدام الأراضي. وبما أنه لا يوجد كوكب بديل، يجب على جميع البلدان، سواء كانت كبيرة أو صغيرة أو متقدمة النمو أو نامية، أن تسهم في إنقاذ كوكبنا وجعل العالم مكاناً أفضل للأجيال الحالية والمقبلة على حد سواء للعيش.

وبعد خمس سنوات من اعتماد اتفاق باريس، سيكون مؤتمر الأطراف السادس والعشرون، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر في غلاسكو، اسكتلندا، لحظة هامة لتقييم التزاماتنا المشتركة ومحاولاتنا العالمية لمكافحة أزمة المناخ. وقد أخّرت الجائحة المؤتمر، مما أتاح لنا فرصة لم يسبق لها مثيل لإعادة التفكير في الانتعاش الاقتصادي بعد انتشار الجائحة. إن التكيف أمر بالغ الأهمية لكي ننجح في معركتنا ضد أزمة المناخ. ولذلك أصبح من الملحّ أن نعيد النظر في أنماط حياتنا وأنماط الإنتاج والاستهلاك.

وتحقيقاً لتلك الغاية، تثني بوركينا فاسو على المبادرة الرامية إلى عقد مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية، الذي سيتيح لنا تقييم منظوماتنا الحالية والتفكير في سبل تنفيذ الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة: الهدف 2 – "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة". ونأمل أن تحضر الدول الأعضاء مؤتمر القمة ذاك، وأن تتكلل نتائجه بالنجاح.

ورغم الحالة الأمنية والصحية التي تمر بها بوركينا فاسو، فقد حافظت دون انقطاع على التزامها بخدمة قضية السلام داخل مسارح عمليات الأمم المتحدة.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن ارتياحي لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه هذا العام فيما يتعلق بالأداء السليم لعمليات حفظ السلام الإحدى عشرة.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة،

كما ذكرت سابقاً، فإن الحالة في ليبيا يستحق اهتماماً خاصاً من المجتمع الدولي، لأن إيجاد حل سياسي للنزاع الليبي سيسهم بلا شك في الاستقرار والأمن في منطقة الساحل. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تضامن شعب بوركينا فاسو مع الشعب الليبي الشقيق الذي طالت معاناته كثيراً.

وفيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية، تؤكد بوركينا فاسو من جديد دعمها للعملية السياسية الجارية التي تسير تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي واقعي وعملي ودائم وقائم على الحل التوفيقي للنزاع الإقليمي وفقاً لتوصيات قرارات مجلس الأمن الـ 17 التي اتخذت منذ عام 2007.

ونظراً للتقدم الكبير المحرز خلال اجتماعي المائدة المستديرة في جنيف، اللذين جمعا ممثلين عن الجزائر والمغرب وموريتانيا والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، تشجع بوركينا فاسو المشاركين على الإبقاء على التزامهم بالعملية بروح من التوقعات الواقعية والتسوية الودية.

وفي الشرق الأوسط، لا يزال النزاع الإسرائيلي–الفلسطيني يشكل تحدياً حقيقياً للمجتمع الدولي.

ولذلك يجب أن نلبي الدعوة التي أطلقها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط أمام مجلس الأمن في أيار/مايو عقب النزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين. لقد دعا إلى إيجاد أفق سياسي يسمح للطرفين باستئناف المفاوضات البناءة، لأن غياب أفق سياسي "يقتل الأمل". ولذلك فمن الملحّ استئناف المفاوضات.

أما بالنسبة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ أكثر من 60 عاماً، فقد رفضته الجمعية العامة مرة أخرى على نطاق واسع في 23 حزيران/يونيه. ويؤكد القرار، بالإضافة إلى القرارات الـ 29 الأخرى التي من نوعه والتي اتخذت منذ عام 1992، على ضرورة إنهاء الحصار الذي تفاقمت عواقبه الاجتماعية والاقتصادية والصحية المدمرة أصلاً بسبب جائحة كوفيد–19.

وتشيد بوركينا فاسو بصمود الشعب الكوبي وتدعو إلى رفع الحصار من أجل رفاه الشعب الكوبي.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة،

في 16 حزيران/يونيه، اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء المقرر الشفوي للرئيس بشأن تمديد المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في الدورة اللاحقة وفي الجلسات العامة غير الرسمية، "بناء على" الجلسات التي عقدت خلال الدورة السابقة، والوثيقة المعنونة عناصر التقارب التي أعدها الرئيسان المشاركان، ومواقف الدول الأعضاء ومقترحاتها الواردة في الوثيقة الإطارية لعام 2015.

إن توافق الآراء التاريخي الذي ظهر حول وثيقة أساسية خطوة هامة في الاتجاه الصحيح.

وترحب بوركينا فاسو بانضمام أغلبية الوفود إلى الموقف الأفريقي المشترك وتغتنم هذه الفرصة لتؤكد من جديد تأييدها له، كما يتجلى في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، والطابع غير القابل للتجزئة لمكوني الموقف الأفريقي.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة،

يواجه العالم تحديات عديدة. ومن أجل مواجهتها، من الواضـــح أننا بحاجة إلى أمم متحدة وتعددية أطراف أقوى ومجتمع دولي أكثر التزاماً من أي وقت مضى.

فلنعمل جميعاً بتضـافر من أجل عالم من السـلام والعدالة، وعالم خالٍ من الجوع أو النزاع المسـلح، وعالمٍ خالٍ من الإرهاب ومن جائحة كوفيد-19. سيكون ذلك ممكناً إذا التزمنا جميعاً بتلك الأهداف.

شكرا.

ناورو (انظر أيضا A/76/PV.10، المرفق الرابع)

خطاب السيد ليونيل روروين إنجيميا، رئيس جمهورية ناورو

أدلي به يوم الخميس، 23 أيلول/سبتمبر 2021، في الجلسة العاشرة للجمعية العامة

السيد الرئيس،

يشرفني أن أخاطب الجلسة الافتتاحية للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة (وإن كان ذلك إلكترونياً وليس شخصياً مرة أخرى).

وباسم جمهورية ناورو، أود أن أهنئ معاليكم، السيد عبد الله شهيد، على توليكم رئاسة الجمعية العامة مؤخراً. وأود أن أؤكد لكم تعاون وفد بلدي ودعمه الكاملين لكم في توجيه أعمالنا الهامة خلال هذه الدورة. إنه ليطيب لنا أن نرى زميلاً من سكان الجزر يضطلع بهذا الدور المرموق، مما يجعل تحدياتنا المشتركة وقدرتنا على الصمود وحيوية دول المحيطات الكبيرة في طليعة أعمال الجمعية العامة.

وأود أيضاً أن أشكر سعادة السيد فولكان بوزكير على قيادته الاستثنائية لهذه الهيئة الموقرة خلال دورة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين.

السيد الرئيس،

لقد كان العام الماضي حقاً نقطة تحول بالنسبة للأمم المتحدة، اتسم بذكرى تاريخية وشابته الكوارث والنزاعات والمعاناة الإنسانية التي لا توصف، وكلها تضاعفت بسبب جائحة كوفيد-19. ولكي نتغلب على هؤلاء الخصوم، يجب أن نظل متفائلين، ويجب أن يلهم الأمل في إنسانيتنا المشتركة اتخاذ إجراءات جريئة.

إن العقبات التي تواجه المجتمع الدولي الآن تجسد من نواح كثيرة تاريخ ناورو. لقد نجونا من الأوبئة التي أهلكت سكاننا، وأعدنا البناء وتعافينا من ويلات الحربين العالميتين، وتغلبنا على الاستغلال، واختبرنا ازدهاراً كبيراً وخسارة كبيرة.

وثابرنا خلال كل ذلك بالدرس الذي مفاده أننا جميعاً على اتصال وثيق وأن تفشي مرض في أحد أركان العالم يمكن أن يُنتج موجة من الدمار تمسنا جميعاً.

وإذ نسلم بأننا جميعاً مرتبطون معاً، يجب علينا جميعاً أن نعمل على تغيير المسار والوفاء بوعد تعددية الأطراف: أمم متحدة فعالة وقوية صالحة للغرض وقادرة على التصدي لتحديات اليوم والمستقبل، لبناء عالم أكثر أماناً واستدامة للأجيال القادمة. عالم يحقق الوعد بالسلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة للجميع ويبتعد عن الاتجاه الحالي المتمثل في تزايد النزاع العنيف في جميع أنحاء العالم. لم تترك النهج السابقة العالم أكثر أماناً، وقد حان الوقت لإعادة الالتزام برؤية خطة عام 2030.

السيد الرئيس،

إن هذا المحفل، الذي يجسّد آراء كل دولة عضو، لديه القدرة على رسم طريقنا نحو عالم مرن وعادل ومنصف. وناورو، بوصفها واحدة من أصغر أعضاء أسرة الأمم المتحدة وواحدة من أضعف الفئات، ملتزمة بالتعددية بوصفها طريقنا الوحيد للمضي قدماً معاً، على الرغم من أنه يجب علينا أن نفتح أعيننا على واقع إخفاقاتها الحالية وأن نعمل على تنفيذ اتفاقاتنا التاريخية في العديد من القضايا مثل التنمية المستدامة وتغير المناخ وتمويل التنمية وأكثر من ذلك. وقد تم التفاوض على السياسات والخطط الرامية إلى تجنب

المزيد من الكوارث واعتمادها في قاعات الأمم المتحدة الموقرة غير أنها تواجه محاولات التنفيذ الباهتة وتركن على أرفف المكتبات وفي الأقراص الصلبة بينما يمضي العالم قدماً في مكافحة أزمات وصدمات جديدة.

وبهذا نشـــيد بجهود الأمين العام، معالي الســـيد أنطونيو غوتيريش، ليكون على رأس أمم متحدة مجددة ومنشـــطة على النحو المفصـــل في تقريره عن خطتنا المشـــتركة، ونؤيد من حيث المبدأ العديد من المقترحات الواردة فيه.

السيد الرئيس،

يتزايد التفاوت بوتيرة ســـريعة، حيث تعمق الجائحة الانقســـامات بين البلدان وفي داخلها. وناورو ليســـت مســـتثناة من ذلك، ولم يؤد مرض كوفيد-19 إلا إلى تفاقم عزلتنا عن المجتمع الدولي. وما زلنا في حالة طوارئ منذ آذار/مارس 2020. وقد عملت فرقة العمل الوطنية المشـــتركة بين الوكالات بلا كلل في إطار نهج يشمل الحكومة بأسرها يشرك المجتمعات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وبفضـــل الله – ما زال بلدنا خالياً من كوفيد حتى اليوم. وهي واحدة من خمســـة بلدان لديها هذا التميّز.

وبالنسبة لناورو، وعدد سكاننا القليل البالغ 000 12 نسمة، الذين يعانون من بنية تحتية صحية محدودة، فإن أفضل دفاع لدينا ضد الفيروس هو حدودنا المغلقة وسياسة الاستشراف والاحتواء التي نتبعها. بيد أن هذا لا يعني أننا قد نجونا من الآثار البعيدة المدى للجائحة. إن تدابير الطوارئ وتكاليفها تتزايد دون توقف. وباعتبارنا بلدا يعتمد على السلع المستوردة، بما في ذلك المنتجات وغيرها من الأغذية، فإن التحدي المتمثل في إمكانية الحصول على الإمدادات حقيقة صارخة.

السيد الرئيس،

إن ما نحتاج إليه لمكافحة كوفيد-19 بأمان والبدء في إعادة فتح اقتصـــادنا هو الحصـــول على لقاحات آمنة وفعالة وميسورة التكلفة بشكل عادل وفي الوقت المناسب. ومن الواضح أنه لن يكون أحد بمأمن حتى يتم تطعيمنا جميعا في كل مكان. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه المعرفة، لا يزال الحصول على اللقاح بعيد المنال وغير متكافئ. ولا يمكننا تحمل ترك أحد يتخلف عن الركب. ولذلك، نؤيد اقتراح الأمين العام بإنشاء منتدى للطوارئ، وخطة تلقيح عالمية.

إن جائحة كوفيد-19 تشكل تهديدا خطيرا للنظم الصحية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن الأهمية بمكان أن نتمكن من الحصـــول على خدمات الوقاية من كوفيد-19 والتخفيف من آثاره وعلاجه؛ والأدوية واللقاحات الأســـاســـية والآمنة والميســـورة التكلفة والفعالة والجيدة للوقاية من الفيروس واحتوائه ووقف انتقاله.

وفي ناورو، وبدعم من مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 وشركائنا في التنمية، نجحنا في تطعيم جميع السكان البالغين. وعلى الرغم من هذا الإنجاز، لا تزال جزيرتنا معرضة للخطر وغير قادرة على رفع تدابير الطوارئ دون ان يحصل على اللقاحات الشباب المتراوحة أعمارهم بين اثني عشر و ثمانية عشـــر عاما. ويعني عدد ســـكاننا القليل ونقص أعداد الحالات الحاصـــلة على اللقاح أننا غير مؤهلين ومستبعدين من الحصول على أي لقاحات إضافية. وبينما اتخذنا الخطوات الأولى لحماية شعبنا، لا يمكننا تطعيم السكان بالكامل وحماية بلدنا بفعالية دون دعم المجتمع الدولي والحصول عليه بشكل عادل.

ولم تكن جهودنا للاستجابة لكوفيد-19 وتطعيم شعبنا ممكنة لولا الدعم القيم الذي قدمه شركاؤنا. ونشعر بالامتنان حقا لأصدقائنا الحقيقيين أستراليا والهند واليابان وجمهورية الصين (تايوان)، على مساعدتهم المستمرة.

السيد الرئيس،

ندعو الأمم المتحدة إلى احتضان شركاء لديهم الرغبة والقدرة مثل تايوان يتشاطرون تحديات عالمية مشتركة، وكفالة تمتع شعب جمهورية الصين (تايوان) بنفس الحقوق التي تتمتع بها شعوب الدول الأخرى. ويجب على الأمم المتحدة أن ترقى إلى مستوى مثلها العليا المتمثلة في العالمية والمساواة، مع احترام قيمة كل فرد. وتايوان شريك هام في الاستجابة العالمية لهذه الجائحة، وينبغي عدم تجاهل استجابتها النموذجية للجائحة العالمية. وتايوان مستعدة لتبادل الخبرات وتتطلع إلى ذلك من خلال الانضمام إلى جمعية الصحة العالمية. وينبغي أن يكون لتايوان الحق في المشاركة باعتبارها شريكا متكافئا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة حيث إنها أثبتت قدرتها ودعمت الكثيرين في المجالات الواردة في أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أيضا أن تكون جزءا من رؤية "خطتنا المشتركة".

السيد الرئيس،

يجب أن يضمن وجود أمم متحدة جديدة لديها عقد اجتماعي جديد ألا يترك أي شخص متخلفا عن الركب، بمن في ذلك سكان الدول الجزرية الصغيرة النامية و المحيط الهادئ.

ونرحب بالتقدم المستمر الذي أحرزه المكتب المتعدد الأقطار في شمال المحيط الهادئ. ويقدم نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة دعما لا يقدر بثمن لبلداننا. ويجب دعم النظام بتقديم تمويل كاف يمكن التنبؤ به. وندعو شركاءنا إلى مواصلة دعم نظام المنسقين المقيمين الذي تم تنشيطه من خلال مصادر تمويل أكثر قابلية للتنبؤ. ومع التحديات غير المسبوقة التي يفرضها كوفيد-19 وأزمة المناخ التي نعيشها، فإن وجود نظام منسقين مقيمين ممول تمويلا جيدا ومفعلا بشكل كامل يكتسي أهمية أكبر.

ويكتسي ضمان التمويل المستدام أهمية بالغة للتعافي بشكل أفضل. وتواجه ناورو، مثلها مثل العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، عوائق أمام تحقيق النمو الاقتصادي المستدام بسبب بعدنا الجغرافي، وصغر حجم اقتصادنا، وأوجه الضعف إزاء تغير المناخ، والصدمات الاقتصادية والمالية الخارجية، والقواعد التي تحكم المساعدة الإنمائية.

وما برحت الدول الجزرية الصغيرة النامية تؤكد لسنوات على القيود المفروضة على نصيب الفرد من الدخل باعتبارها مقياسا للتنمية. وهذا التدبير التعسفي لا يأخذ في الاعتبار ظروفنا الخاصة ومواطن ضعفنا الفريدة على نحو كاف.

لقد أعيد تصنيف ناورو مؤخرا كبلد مرتفع الدخل – وهذا التصنيف بالنسبة لنا وللعديد من الدول الجزرية يجعلنا غير مؤهلين للحصول على تمويل ميسر. ولذلك، إذا لم يتم النظر في العقبات الهيكلية وأوجه الضعف الفريدة التي تواجهنا ومعالجتها على النحو المناسب، فإن أهداف مسار ساموا وإنجاز خطة عام 2030 بالكامل ستظل معرضة للخطر. ونرحب بالعمل الجاري بشأن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد ونؤكد من جديد أهمية إنشائه حتى تتمكن بلدان مثل ناورو من الحصول على تمويل ميسر. وعلى هذ النحو، فإننا نرحب باقتراح الأمين العام لوضع قياسات وتقييمات أكثر شمولية للتقدم والتنمية بعيدا عن الناتج المحلي

الإجمالي، وسنعمل عن كثب لضمان أن يتجسد ما لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية من حقائق وشواغل عند وضع أي مقياس تكميلي.

إن الوفاء بالوعود المتعلقة بالتمويل التي قطعت في مسار ساموا، وخطة عام 2030، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس أمر حيوي من أجل التنفيذ الكامل والفعال لتلك الاتفاقات التاريخية. وبدون توفير الدعم الكافي وعلى نحو يمكن التنبؤ به من المجتمع الدولي لن تتمكن ناورو والعديد من الدول الجزرية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ والتخفيف من حدتها.

السيد الرئيس،

يجب أن نوقف حربنا على الطبيعة وأن نعالج حالات الجفاف والفيضانات والحرائق والمجاعة وغيرها مما أثاره تغير المناخ. وعلى الرغم من الآثار التي لا يمكن إنكارها التي طالت كل ركن من أركان العالم، فإننا نواجه الحقيقة القاسية المتمثلة في أن التمويل الذي تحصل عليه الأسباب الجذرية لتغير المناخ أكبر أضعافا مضاعفة من التمويل التي تتلقاه استجابتنا.

إن تغير المناخ هو أكبر تهديد يواجه مستقبلنا المشترك، والناس، والكوكب، والسلام، والازدهار.

وتؤيد ناورو، إلى جانب جيراننا في منطقة المحيط الهادئ، الإنذار الذي أثارته النتائج الأخيرة التي توصلت إليها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ وما رفعته من "راية حمراء في وجه البشرية". إننا نتخذ إجراءات طموحة في ناورو لمعالجة أزمة المناخ، ولكننا لا نستطيع أن نفعل ذلك وحدنا. يجب على القادة والأمم في كل مكان أن يتصرفوا؛ وأن يعملوا بسرعة وحزم لسد الفجوة الآخذة في الاتساع في الانبعاثات وتحقيق الهدف المتمثل في الحفاظ على درجة الحرارة العالمية إلى ما دون 1,5 درجة مئوية فوق مستوياتها.

إن الحقائق التي نعيشها لتغير المناخ ما برحت العديد من بلداننا تواجهها لبعض الوقت الآن. فتغير المناخ يقوض ويهدد قدرة الحكومات والمؤسسات على تقديم الخدمات الأساسية مثل الغذاء والماء. وقد التحمت الجائحة بالآثار المتزايدة لتغير المناخ وضاعفتها مع تزايد أوجه عدم المساواة وحالات التراجع الاقتصادي، وهذا المزيج الخطير الناتج عن ذلك يؤدي إلى إضعاف قدرة أي حكومة على حماية سلامة مواطنيها وأمنهم، مما يهدد بحدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية. إن التداعيات الأمنية لتغير المناخ عابرة للحدود بطبيعتها وتتطلب استجابة متعددة الأطراف.

وسنواصل الدعوة إلى إنشاء مكتب جديد لممثل خاص للأمين العام معني بالمناخ والأمن.

لقد تسلل تغير المناخ إلى كل جانب وقطاع من جوانب الحياة، من الهواء الذي نتنفسه، إلى الطعام الذي نأكله، إلى المنازل التي نعيش فيها، ويجب أن تتحلى استجابتنا بنفس القدر من التنوع والشمول. ويجب على الأمم المتحدة ودولها الأعضاء أن تتخذ إجراءات عاجلة لحماية أمن أكثر البلدان والمجتمعات ضعفا، وضمان ألا يتحول كوكبنا العزيز بلونيه الأخضر والأزرق إلى اللون الأحمر.

إننا نقترب بسرعة من الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف، وهي فرصة يجب اغتنامها لوقف الفترة الحالية التي حطمت الرقم القياسي للكوارث الجوية والمناخية القاسية. يجب أن نتبع طريق العلم مع بذل جهد حقيقي وليس تقديم تعهدات فارغة.

وندعو مجموعة العشرين إلى الوقف التدريجي لدعم الوقود الأحفوري بحلول عام 2023 وتسريع الإجراءات المتخذة نحو الانتقال إلى خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، واقتصادات قادرة على التكيف مع تغير المناخ، بما يتماشى مع المادة (2) (1) (ج) من اتفاق باريس.

كما ندعو مجموعة العشرين إلى أن تأخذ في الاعتبار الضمانات البيئية والاجتماعية في نظم الطاقة لديها من أجل مواءمتها الطويلة الأجل والمستدامة مع اتفاق باريس.

لدينا فرصة ثمينة لإصلاح وتجديد علاقتنا مع الكوكب ويجب أن نغتنم هذه الفرص.

السيد الرئيس،

ناورو هي دولة محيطية كبيرة. ونحن كشعب من شعوب المحيطات ترتبط حياتنا بالمحيط الهادئ وتقترن به ارتباطا وثيقا. لقد شكل المحيط كينونتنا والتزامنا بحسن التدبير المسؤول لشؤونه.

إن ناورو تقر باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بوصفها المعاهدة الشاملة التي تنظم الوصول إلى المحيطات ومواردها واستخدامها. لقد تمتعنا بفوائد منطقتنا الاقتصادية الخالصة الكبيرة وفي إطار الأطراف في اتفاق ناورو، وإلى جانب جيراننا نجحنا في إدارة أرصدة سمك التونة الكثيرة الترحال بمستويات مستدامة. كما أن تعاوننا الإقليمي القوي قد تم تقديره على الصعيد العالمي كمثال على أفضل الممارسات الإدارية لموارد المحيطات الحية.

وبالاستفادة من روابطنا الإقليمية القوية كانت ناورو فخورة باستضافتها مؤخرا لمؤتمر قمة رئيس ميكرونيزيا، والذي أيد بيان ناويرو بشأن تعزيز التعاون في عدة مجالات تتعلق بالأمن الإقليمي الناجم عن تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، والجريمة عبر الوطنية، وصيد الأسماك غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم. واتفقنا على وضع استراتيجية دون إقليمية لمعالجة هذه المسائل من أجل ضمان استمرار أمن وسلامة شعوب ميكرونيزيا في المستقبل.

السيد الرئيس،

إننا ملتزمون بسيادة القانون في شؤون المحيطات وبالتعاون والتنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وقد اتخذت ناورو قرارا باللجوء إلى الفقرة 15 من المادة 1 في اتفاق عام 1994 للبدء بعملية استكمال مدونة قواعد الاستغلال (التعدين) في غضون السنتين المقبلتين بموجب ولاية السلطة الدولية لقاع البحار. وستسمح هذه العملية لناورو، وغيرها من البلدان النامية، بالمشاركة في صناعة جديدة والحصول على موارد قيمة في ضوء السياق التاريخي الذي كثيرا ما يحرم البلدان النامية من جني الفوائد.

إننا نتطلع إلى العمل عن كثب مع أعضاء ومراقبي السلطة الدولية لقاع البحار من أجل استكمال مشروع مدونة قواعد الاستغلال في غضون عامين ووضع لوائح بيئية تساعد على ضمان إجراء أي عمليات استغلال وجمع لموارد قاع البحار بأمان ومسؤولية. وأشكر شركاءنا الذين يدعمون بلدانا مثل بلدي على بناء قدراتهم في هذا المجال.

إن الوصول إلى هذه الموارد من العقيدات المتعددة الفلزات هو أمر بالغ الأهمية لتحقيق التحول إلى الطاقة النظيفة التي نحتاج إليها وإلى اقتصاد التدوير. فهذه العقيدات المتعددة الفلزات ضرورية لتحويل نظم الطاقة في البلدان الكبيرة والصغيرة ودعم كفاحنا ضد أزمة المناخ.

السيد الرئيس،

يسرني أن أشارك في هذه المناقشة والتركيز على التطلع إلى أمم متحدة صالحة للغرض منها بغية مواجهة التحديات التي تنتظرنا، وبالتركيز على شباب اليوم والأجيال المقبلة.

إن ناورو تتطلع إلى المستقبل مسترشدة في ذلك بخطة عام 2030 وبأهداف التنمية المستدامة وخططنا الوطنية. ويظل التعليم وبناء القدرات من الأولويات ومجالات الاستثمار الرئيسية لكفالة تعليم جيد وفي متناول الجميع لشباب ناورو، والذي يوفر منصة لسبل عيش مستدامة. ومن هذا المنطلق نرحب باقتراح عقد مؤتمر قمة لتحويل التعليم في عام 2022 وإقامة تحالف لتعزيز ورصد الوظائف والمسارات المهنية الخضراء للشباب. كما نرحب بإنشاء برنامج زمالات الشباب التابع للجمعية العامة، وخاصة تركيزه على بناء قدرات المهنيين الشباب من البلدان ذات الحالات الخاصة.

السيد الرئيس،

سأختتم بياني بالإعراب عن الأمل في أن نتوحد متضامنين، وأن نتغلب على كوفيد-19، ونتصدى لتغير المناخ، ونحقق المساواة. ‘دعونا نسير جنبا إلى جنب، كتفا بكتف’، كما يخبرنا الكتاب المقدس، ‘إلى الأمام لمواجهة تحديات الغد’.

فمعا يمكننا أن نحقق تطلعات شعوبنا.

بارك الله في جمهورية ناورو، وبارك الله في الأمم المتحدة.

زمبابوي (انظر أيضا A/76/PV.10، المرفق الخامس)

خطاب السيد إمرسون دامبودزو منانغاغوا، رئيس جمهورية زمبابوي

أدلي به يوم الخميس، 23 أيلول/سبتمبر 2021، في الجلسة العاشرة للجمعية العامة

سعادة السيد عبد الله شهيد، رئيس الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة؛

سعادة السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة؛

أصحابَ الجلالة؛

أصحاب الفخامة، رؤساء الدول والحكومات؛

السيدات والسادة.

أود أولا أن أتقدم بخالص التهاني إليكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة. إننا واثقون بأن خبرتكم الكبيرة ستساعد على دفع تنفيذ جدول الأعمال العالمي قدما خلال هذه الدورة.

كما أشيد بالرئيس المنتهية ولايته، السيد فولكان بوزكير، على قيادته المتميزة خلال الدورة الخامسة والسبعين، في وقت أثرت فيه جائحة كوفيد-19 سلبا على عمل منظمتنا.

واسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أهنئ الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، على انتخابه لفترة ولاية ثانية. إن بلدي على استعداد للعمل عن كثب معه ومع الدول الأعضاء الأخرى لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في توفير حياة أفضل للجميع.

تنعقد الدورة السادسة والسبعون على خلفية جائحة كوفيد-19 المستمرة. ومع ذلك ما زال الأمل باقيا. واستنادا إلى الإنجازات الجماعية البارزة التي تحققت حتى الآن، لا يزال تعزيز تعددية الأطراف ووحدة الهدف أمرين حاسمين في التخفيف من حدة هذه الحالة الطارئة الصحية العالمية. إن الاكتناز والتوزيع غير العادل وما نتج عنهما من أنماط غير متكافئة للتطعيم في جميع أنحاء العالم أمر غير مقبول. النزعة القومية في اللقاحات لها نتائج عكسية وتناقض الشعار القائل بأن ‹لا أحد آمن حتى يأمن الجميع›. سواء كانوا في دول الشمال أو دول الجنوب، أغنياء أو فقراء، كبارا أو شبابا، فإن جميع البشر في العالم يستحقون الحصول على اللقاحات.

وقد أظهرت الجائحة الحاجة الملحة إلى بناء اقتصادات ومجتمعات قادرة على التكيف في أوقات الصدمات والمخاطر. لقد اقتضت الجائحة أن نبني من جديد بشكل أفضل وأكثر مراعاة للبيئة، وأن نخرج منها أكثر قوة.

إن موضوع الدورة السادسة والسبعين – ”بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل – من أجل التعافي من كوفيد-19، وإعادة البناء على نحو مستدام، والاستجابة لاحتياجات الكوكب، واحترام حقوق الناس وتنشيط الأمم المتحدة“ – هو موضوع يتناغم بشكل جيد مع احتياجات العالم في هذه المرحلة. يمكننا معا بالفعل أن نتغلب على التحديات التي تواجه البشرية وأن نحقق مستقبلا مستداما لا يترك أحدا خلف الركب.

يجب أن نستعيد الكرامة والأمل، وخاصة للنساء والشباب والضعفاء الذين يتطلعون إلينا للحصول على الإلهام والاطمئنان إلى أن رفاههم ومستقبلهم لا يزالان في صميم كل مساعينا.

السيد الرئيس،

تمثل الاجتماعات الرفيعة المستوى لهذا العام حوارات هامة في صميم التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة. إن مؤتمر قمة التنوع البيولوجي والمؤتمر العالمي الثاني المعني بالنقل المستدام، فضلا عن مؤتمر قمة التغذية من أجل النمو، المقرر عقدها جميعا هذا العام، تكمل جهودنا من أجل كوكب ينعم بالصحة.

إن الطاقة الخضراء هي عامل تمكين لإعادة البناء بشكل أفضل وهي حاسمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مباشرة، في حين أنها تؤدي دورا رئيسيا في التخفيف من تغير المناخ. إن الحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة يمهد الطريق لاستكشاف حلول قابلة للتطبيق للطاقة المتجددة والخضراء. وبينما نفعل ذلك، دعونا نربط النمو الاقتصادي بالانتقال المتسارع إلى انبعاثات عند مستوى صفر من أجل مستقبل يمكن فيه التكيف مع تغير المناخ.

لا يزال بلدي وأجزاء من منطقة الجنوب الأفريقي تعاني من الآثار المدمرة لتغير المناخ، والتي تتراوح بين فيضانات ناجمة عن أعاصير، وجفاف متكرر، ومواسم أمطار قصيرة، وفصول صيف أكثر سخونة، وفصول شتاء أكثر برودة. هذا على الرغم من أن قارتنا هي الأقل تلويثا.

ولذلك يجب أن يكون مؤتمر الأطراف السادس والعشرون في غلاسكو مكرسا لاتخاذ إجراءات وتنفيذ القرارات السابقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدعم المالي الملموس ضروري لمكافحة تغير المناخ بما يتجاوز الخطابة المجردة. وتظل خطة عام 2030 خارطة طريق مشتركة لتحقيق المستقبل الذي نصبو إليه جميعا.

وبالنسبة لنا في زمبابوي، لا يزال القضاء على الفقر والجوع على رأس أولوياتنا. ويتطلب تغير المناخ وما ينجم عنه من أنماط الطقس غير المنتظمة، وتزايد عدد السكان، إلى جانب آثار الجائحة على سلاسل الإمداد بالأغذية، تحولا في نظمنا التقليدية لإنتاج الأغذية وتجهيزها وتوزيعها واستهلاكها.

وقد أرست حكومة بلدي أساسا متينا للإنتاج المستدام للأغذية من خلال برنامج إعادة توزيع الأراضي، فضلا عن زيادة الدعم المقدم للمزارعين المحليين وصغار المزارعين. وقد أدى ذلك إلى زيادة الدخل واستدامته لغالبية الناس الذين يعيشون في المناطق الريفية والذين يساهمون الآن في زيادة مستويات الأمن الغذائي والتغذوي للأسر المعيشية وعلى الصعيد الوطني.

ويوفر مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية منبرا مرحبا باتخاذ إجراءات جديدة وإيجاد حلول ووضع خطط مبتكرة لإحراز تقدم في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس.

السيد الرئيس،

لقد أطلقت زمبابوي رؤيتها لعام 2030 التي تهدف إلى تحسين حياة شعبنا وإدارة البيئة بشكل مستدام وضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب. وقد أدى السعي إلى تحقيق هذه الرؤية الشاملة للجميع والرامية لإحداث تغيير إلى توفير المزيد من فرص العمل اللائقة والحد من أوجه عدم المساواة وإتاحة إمكانية الحصول على خدمات اجتماعية جيدة النوعية.

ويعطي توسيع نطاق الفرص الاقتصادية الجديدة المتاحة لجميع المواطنين ثماره الإيجابية في جميع قطاعات الاقتصاد. وقد مكنتنا الإصلاحات المتعددة الجوانب التي ننفذها من أن يشهد مؤشر البنك الدولي لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال بأننا أحد أسرع المحرزين للتقدم في التصنيف.

وقد قدمت زمبابوي استعراضها الوطني الطوعي الثاني خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في تموز/يوليه 2021، وقد سجل تقدما ملحوظا نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة وإنشاء نظام تعليمي يقوم على الكفاءة ويشجع الابتكار من أجل اقتصاد قائم على المعرفة. ونشجع زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية من خلال تحسين استخدام الأراضي والمياه فضلا عن تطبيق الممارسات الزراعية المتكيفة مع تغير المناخ.

و أبرز الاستعراض الوطني الطوعي أيضا التقدم المحرز في دعم العمالة المنتجة وتوفير فرص العمل اللائق وإضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي. وتواصل إدارتي ترسيخ دستورية الديمقراطية وسيادة القانون من خلال تشريعات سليمة فضلا عن إقامة العدل على نحو منصف ومحايد. وهذا مؤشر على ما نتخذه من خطوات واسعة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ولا نزال على استعداد لتبادل الخبرات من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة.

وتقر حكومتي بالدور التكميلي الذي يضطلع به القطاع الخاص والشركاء الإنمائيون ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرون في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في زمبابوي، وتشيد بذلك الدور.

وفي سياق الحديث عن التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة، زادت جائحة كوفيد-19من ضعف اقتصادنا الذي تشله بالفعل الآثار السلبية الناجمة عن فرض الجزاءات الانفرادية غير القانونية على بلدي. وقد فاقم ذلك تدهور قدرتنا على التصدي للجائحة لما فيه الخير لمواطنينا.

ويسرني أن أشير إلى أن حكومتي وافقت على زيارة مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالتأثير السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان لزمبابوي في تشرين الأول/أكتوبر 2021.

وستتيح هذه الزيارة الفرصة للمقررة الخاصة لتشهد بنفسها الأثر المدمر لهذه الجزاءات غير القانونية على بلدي.

ونكرر دعوتنا إلى الإلغاء العاجل وغير المشروط لهذه الجزاءات غير القانونية.

وستظل زمبابوي ممتنة لمنطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي والدول التقدمية الأخرى التي تواصل الوقوف إلى جانبنا وتضم صوتها إلى الدعوة إلى إلغاء هذه الجزاءات غير القانونية غير المبررة دون قيد أو شرط. ونحن ملتزمون بالعمل والعودة إلى المشاركة والتعايش السلمي وأن نكون صديقا للجميع لا يعادي أحد في الوقت الذي نبني فيه شراكة متكافئة من أجل التعاون الذي يحقق المنفعة للجميع وبناء مستقبل مشترك.

السيد الرئيس،

تبعث حالة السلم والأمن العالميين على القلق. فلا يزال الإرهاب والتدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والجريمة السيبرانية والتدفقات المالية غير المشروعة، من بين جوانب أخرى، تعوق مسيرتنا نحو تحقيق السلام والأمن والاستقرار المستدامين.

إن الأعمال الإرهابية الأخيرة التي وقعت في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تذكرنا باستمرار بضعفنا أمام آفة الإرهاب التي أصبحت أحد أكبر التهديدات الأمنية لأفريقيا. ويجب أن تتوفر القدرة للدول الأفريقية لمكافحة هذه الآفة بفعالية فضلا عن البرنامج القاري الرئيسي المعني بـ "إسكات البنادق" من خلال إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية.

وإذ نحتفل باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية خلال هذا الأسبوع الرفيع المستوى، دعونا ندرك ضرورة بناء الثقة على أساس القانون الدولي، لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ولا نزال نشعر بالجزع إزاء زيادة التوترات العرقية وأعمال العنف وجرائم الكراهية على الصعيد العالمي. وبعد مرور عشرين عاما على إعلان وبرنامج عمل ديربان، يجب هدم الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تشجع العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وتروج لها وتبررها.

ويجدر الثناء على اعتماد القرار الذي ينص على إنشاء المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي مؤخرا. ويجب أن يشكّل هذا المنتدى مصدر إلهام لنا جميعا لبناء عالم يسخر تنوعنا العرقي لتحقيق السلام والوئام والتنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

إن احترام حقوق الإنسان والتمسك بها التزام يقع على عاتق جميع الدول على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وبالمثل، يشكّل تقرير المصير والاستقلال حقين أساسيين ينبغي أن يتمتع بهما جميع البشر. ولذلك ندعو إلى التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة لإنهاء جميع أشكال الاستعمار والاحتلال.

السيد الرئيس،

استنادا إلى مبدأي المساواة في السيادة واستقلال الدول، يجب أن تكون منظمة الأمم المتحدة منصفة وعادلة ومرتكزة على تعددية الأطراف وشمول الجميع والشفافية، لخدمة المصالح الجماعية لجميع الأعضاء على أفضل وجه. ويجب التعجيل بإصلاح مجلس الأمن. ويؤيد بلدي أيضا الجهود الجارية لتنشيط الجمعية العامة. فتعدي أجهزة الأمم المتحدة الأخرى على ولاية الجمعية العامة واختصاصها أمر مثير للقلق.

وأخيرا، تستدعي التحديات المتزايدة التي تواجه العالم اليوم تضامنا أقوى والتزاما متجددا بتعزيز تعددية الأطراف، بوصفها آلية قابلة للتطبيق لتحقيق وصون السلام والأمن والمساواة والعدالة والتنمية الاقتصادية المستدامة وحماية بيئتنا.

أشكركم.

تشاد (انظر أيضا A/76/PV.10، المرفق السادس)

خطاب السيد محمد إدريس ديبي إتنو، رئيس المجلس العسكري الانتقالي ورئيس جمهورية تشاد ورئيس مجلس الدولة

أدلي به يوم الخميس، 23 أيلول/سبتمبر 2021، في الجلسة العاشرة للجمعية العامة

[الأصل: بالفرنسية]

رئيس الجمعية العامة،

رؤساء الدول ورؤساء الوفود،

الأمين العام للأمم المتحدة،

الحضور الكريم،

السيدات والسادة،

أود بداية أن أتقدم بأحر التهاني إلى فخامة السيد عبد الله شهيد على انتخابه رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والسبعين، وأتمنى له كل النجاح في أداء مهامه. وتؤكد له تشاد دعمها خلال فترة ولايته.

وأود أن أعرب أيضا عن خالص امتناننا لسعادة السيد فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة المنتهية ولايته، كما أشيد به إشادة مستحقة لإكماله فترة ولايته بنجاح، بالرغم من السياق الصعب الناجم عن جائحة كوفيد-19.

وبالمثل، أود أن أتوجه بخالص التهنئة لمعالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، على إعادة تعيينه في 18 حزيران/يونيه من هذا العام، وكذلك على قيادته.

وتؤكد تشاد مجددا دعمها وتقديرها الصادقين لعمله الممتاز خلال فترة ولايته السابقة ونشاطه في مواجهة جائحة كوفيد-19. وتشيد تشاد بجودة وملاءمة الإصلاحات الهامة التي نفذها في المجالات المتعلقة بركيزتي السلام والأمن ونظام التنمية والإدارة فضلا عن الاستراتيجية الجنسانية داخل منظومة الأمم المتحدة.

أصحاب الجلالة والفخامة والمعالي والسعادة،

السيدات والسادة،

يعكس موضوع هذه الدورة "بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل – من أجل التعافي من كوفيد-19 وإعادة البناء على نحو مستدام والاستجابة لاحتياجات الكوكب واحترام حقوق الناس وتنشيط الأمم المتحدة" ببلاغة عددا لا يحصى من التحديات التي لا يزال العالم يواجهها للعام الثاني على التوالي جراء جائحة كوفيد-19.

وقد أصابت هذه الجائحة البشرية بالصدمة بسبب عواقبها المتعددة الأوجه والمتعددة الأبعاد في جميع أنحاء العالم. وهي تواصل إحداث الخراب، مشكلة ضغطا على أنظمتنا الصحية واقتصاداتنا وماليتنا العامة وخدماتنا الاجتماعية الأساسية وحتى، على سبيل المثال لا الحصر، على أداء دولنا وأمنها.

وتتأثر البلدان النامية بصفة عامة والأفريقية بصفة خاصة تأثرا عميقا – إذ توفي أكثر من 4,5 مليون شخص وإصابة 220 مليون شخص وتأثرت الاقتصادات في جميع أنحاء العالم – بسبب أوجه ضعفها الهيكلية.

إننا نرحب بالتضامن الذي أظهره شركاؤنا الثنائيون والمتعددو الأطراف للتخفيف من الصدمة. ولكن، في ضوء الجائحة الجارية وعواقبها المدمرة، يجب الحفاظ على التعبئة واليقظة من أجل توسيع نطاق الاستجابة العالمية ومواصلة جهود الإنعاش في مرحلة ما بعد كوفيد-19.

ويجب أن تحثنا الطفرات الفيروسية والسلالات الجديدة على إظهار المزيد من التضامن وتضافر جهودنا ومواردنا لتكييف الاستجابة وتسريع البحوث وتقاسم اللقاحات التي تم تطويرها بالفعل واللقاحات القادمة بإنصاف.

وألاحظ، مع الأسف في ذلك الصدد، أن عدم المساواة في الحصول على اللقاحات لا يزال عميقا للغاية. فقد حققت البلدان الغنية نسبة تطعيم تجاوزت 50 في المائة، في حين أن معظم البلدان الأفريقية تقل نسبتها عن 2 في المائة.

ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، لم تتل أفريقيا سوى 2 في المائة من مجمل أكثر من 5 بلايين جرعة وزعت في جميع أنحاء العالم. ولا يوجد ما يبرر هذا الاختلال، بالنظر إلى ترابط عالمنا والحاجة إلى استئصال الفيروس من الكوكب. ومن غير المفهوم في هذا السياق، بل ومن غير المقبول، أن تخزن بعض البلدان فائض اللقاحات بينما توجد بلدان أخرى في حاجة ماسة إليها.

فالفيروس لا يعرف القارات أو الحدود، ناهيك عن الجنسية أو الوضع الاجتماعي. وستكون البلدان أو المناطق غير المطعمة مصدرا لسلالات جديدة للفيروس وانتشاره. ونرحب وفي هذا الصدد بالنداءات المتكررة التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية لإتاحة اللقاحات للجميع. فبقاء البشرية يعتمد على ذلك.

أصحاب السعادة،

السيداتُ والسادة،

يرتبط تحسن آفاق الانتعاش الاقتصادي لما بعد كوفيد-19 ارتباطا وثيقا بتحسن السياق الصحي والقضاء على الجائحة. ويرتهن الانتعاش الاقتصادي المتوقع أيضا بتقليص الفجوة في جميع المجالات بين الشمال والجنوب.

إن البلدان النامية، التي تضررت بشدة من كوفيد-19، تواجه أصلا تحديات متكررة مختلفة مثل عبء الديون وصعوبة الحصول على الموارد اللازمة لتمويل تنميتها وشروط التجارة غير العادلة مع العالم المتقدم وندرة الاستثمار الأجنبي المباشر وانخفاض التحويلات المالية من الشتات وانهيار قطاع السياحة فيها، وهلم جرا.

وبالإضافة إلى ذلك، تتأثر أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، بما فيها تشاد، كذلك بعدم الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية بموجب خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا.

إن تشاد توجه مرة أخرى نداء عاجلا إلى جميع شركائنا في الشمال للوفاء بالتزاماتهم تجاه البلدان الضعيفة من أجل الإسهام على نحو مستدام في تحقيق انتعاش اقتصادي أفضل في فترة ما بعد كوفيد-19 والتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفقا لهدف الأمم النبيل المتمثل في "عدم ترك أحد خلف الركب" بحلول عام 2030.

وتكرر تشاد في هذا الصدد النداء الذي وجهته مرارا وتكرارا المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بشأن إلغاء ديون البلدان التي تضررت بشدة من الإرهاب وتغير المناخ بالإضافة إلى كوفيد-19 والفقر الواسع الانتشار.

وتجدر الإشارة إلى أن عدم وجود آفاق للشباب في منطقة الساحل يجعلهم يقعون ضحايا للأيديولوجيات المتطرفة ويسلكون طريق الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، مع كل المخاطر المصاحبة لذلك.

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكلمكم عن الحالة السياسية والأمنية في بلدي تشاد.

فكما تعلمون، دخلت تشاد بعد الوفاة المأساوية لرئيسها – المارشال الراحل إدريس ديبي إتنو – الذي توفي في المعركة في 20 نيسان/أبريل بينما كان يقاتل مرتزقة من ليبيا، في فترة انتقال سياسي.

وشُكِّل مجلس عسكري انتقالي لضمان استمرار الدولة وضمان أمن البلد، الذي يتعرض لتهديد خطير من قبل مهاجمين مدججين بالسلاح يجوبون جنوب ليبيا.

وشُكلت حكومة ذات قاعدة عريضة في 2 أيار/مايو 2021، بقيادة رئيس وزراء مدني، وهي تعمل جاهدة للوفاء بالمواعيد النهائية لاستكمال العملية الانتقالية.

ووضعت خارطة طريق انتقالية واعتمدت في تموز/يوليه. وهي تستند إلى المجالات الثلاثة التالية.

1 – تعزيز الأمن والدفاع.

2 – تنظيم حوار شامل وتوطيد السلام والوحدة الوطنية.

3 – تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون.

ويفوق تنفيذ خارطة الطريق هذه، الذي تقدر تكلفته بنحو 1,3 بليون دولار، طاقة تشاد بمفردها ويتطلب دعما كبيرا من شركائها من خلال تعبئة عاجلة للموارد المالية التي تمس الحاجة إليها.

وتدعو تشاد إلى دعم قوي من المجتمع الدولي في ضوء التحديات الأمنية والاقتصادية والمالية والصحية الهائلة التي تواجه الحكومة الانتقالية.

وفي ذات السياق اتُّخِذت جميع الخطوات اللازمة لإجراء حوار وطني شامل. وتقوم اللجنة المنشأة لهذا الغرض حاليا بدراسة تفاصيل تنظيمه وإجراءاته.

وبالإضافة إلى ذلك شُكِّلت لجنة فنية خاصة، في محاولة لجمع أبناء تشاد وبناتها بما في ذلك الجماعات المسلحة، وأُعِدَّت للتجهيز لمشاركة الجماعات السياسية والعسكرية في الحوار الوطني الشامل ولتيسيرها.

وبالإضافة إلى ذلك، وبعد مشاورات مكثفة وواسعة النطاق، سيتم تنصيب المجلس الوطني الانتقالي – الذي سيتولى دور البرلمان المؤقت – في الأسابيع القليلة القادمة.

وعلى أية حال تجري عملية المصـــالحة الوطنية على قدم وســـاق وتتقدم بوتيرة تلقى ترحيبا من أصحاب المصلحة الوطنيين وغالبية شركائنا على حد سواء.

ويسرني أن أرحب في هذا الصدد بعودة العديد من مواطنينا في المنفى وأعضاء بعض الجماعات المسلحة – الذين استجابوا بشكل إيجابي لسياسة اليد الممدودة التي تتبعها الحكومة – إلى الوطن.

إنني أحث جميع إخواننا الذين ما زالوا خارج بلدهم على العودة، من دون خوف أو تردد. وسيحتلون مكانهم الصـحيح هناك. فإسـهامهم القيم في جهود المصـالحة الوطنية وبناء بلدنا أمر مرغوب فيه ومتوقع. وسنرحب بهم جميعا بأذرع مفتوحة.

وإذ نضع ذلك نصب أعيننا، وإدراكا منا لواجبنا تجاه التاريخ والشعب التشادي، أود أن أؤكد للجمعية العامة أن لا شيء سيضعف التزامنا وتصميمنا على التوصل إلى خاتمة ناجحة للعملية الانتقالية الحالية.

أصحاب السعادة

السيدات والسادة

إن تشاد – التي تشترك مع ليبيا في أكثر من 1000 كيلومتر من الحدود وترتبط بهذا البلد الشقيق والمجاور تاريخيا وجغرافيا وثقافيا، وحتى بصـلات الدم – تتحمل العبء الكامل لتداعيات الأزمة الليبية، من حيث الهجمات المسلحة المتكررة التي تشن من جنوب البلد.

والهجوم الأخير على تشـاد، الذي وقع في الفترة من 11 إلى 29 نيسـان/أبريل وأسـفر عن مقتل الرئيس السـابق الراحل إدريس ديبي إتنو، مثال مؤسـف على ذلك، ناهيك عن انعدام الأمن وعدم الاسـتقرار المزمنين اللذين ما زالا مستمرين في منطقة الساحل منذ عام 2012.

وتجدر الإشـارة في هذا الصـدد إلى أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أقام، أثناء جلسـة عقدت في 29 نيسان/أبريل بناء على طلب أعضائه الأفارقة، صلة مباشرة بين انسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب من ليبيا والأحداث المؤلمة المذكورة آنفا في تشاد.

ومن هذا المنطلق، يساور تشاد قلق بالغ إزاء الضغط القوي الذي يمارسه المجتمع الدولي للمطالبة بالرحيل الفوري للمرتزقة والمقاتلين الأجانب وغيرهم من الجماعات المسلحة غير النظامية من ليبيا.

وسـيكون لرحيل المواطنين التشـاديين، الذين تم تجنيدهم وتدريبهم والإشـراف عليهم وتسـليحهم وتمويلهم للمشاركة في الحرب في ليبيا، تأثير على أمن تشاد.

ولهذا السـبب، تحث تشـاد المجتمع الدولي مرة أخرى، ولا سـيما مجلس الأمن، على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنشاء آلية للإشراف على الرحيل المخطط والمنسق لهذه العناصر.

وتؤيد تشاد عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لمواطنيها الذين يتلقون أموالا من الفصائل الليبية، على أن ينبذوا العنف والعمل كمرتزقة، حتى يتسـنى لهم العودة إلى بلدهم. ونتطلع إلى تولي الأمم المتحدة دورا قياديا وحاسما في هذه العملية وتعبئة الموارد اللازمة لتمويلها.

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

لا يمكننا أن نتكلم عن الأزمة الليبية بدون معالجة خطورة الوضع الأمني في منطقة الساحل الأفريقي والمناطق المحيطة بها، التي لا تزال تتسم بانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات والبشر.

والزيادة في عدد الهجمات الإرهابية ضد جيوش بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، وكذلك ضد السكان المدنيين في بوركينا فاسو ومالي والنيجر، تظهر قدرة الجماعات الإرهابية على الصمود وإلحاق الضرر، مما يشكل تهديدا خطيرا لدولنا ويعرض تنميتها للخطر.

وقد قدمت القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المختلطة المتعددة الجنسيات تضحيات كبيرة أثناء محاربة جماعة بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد، ولكن الخطر لا يزال قائما ولا يزال يعيث فسادا في المنطقة، مما يغرق السكان المدنيين الأبرياء في الخراب واليأس.

وفي ضوء هذا التهديد، الذي يتجاوز الحدود ويضع قدراتنا الفردية على الاستجابة موضع الاختبار، يجب علينا أن نستعرض نهجنا وأن نوحد جهودنا من أجل استجابات تتكيف بشكل أفضل مع السياق المتغير والتحديات في الميدان. ويعمل أعضاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على تلك الجبهة من خلال تعبئة مواردهم العسكرية والمادية والمالية المحدودة.

وبالمثل، ينبغي أن تعالج الاستجابة للتهديد الإرهابي المسائل المتصلة بالتنمية الاقتصادية وتغير المناخ وتعليم الشباب وحصول سكاننا على الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وفي هذا الصدد، فإن بلداننا، التي تتضرر من آفة الإرهاب، التي تعتبر تهديدا للسلم والأمن، لها كل الحق في أن تتوقع تضامن المجتمع الدولي بروح من التكامل. ونحن مضطرون للعمل معا في مواجهة التحديات العالمية.

وبهذه الروح نفسها، وبينما ترحب تشاد بالجهود التي تبذلها مختلف القوى العاملة في منطقة الساحل، فإنها تشدد على الحاجة الملحة إلى تقديم المزيد من الدعم للقوات المشتركة المذكورة آنفا ولفرادى الدول الأعضاء على حد سواء.

وتحقيقا لهذه الغاية، تكرر تشاد النداءات المتكررة التي وجهها مؤتمر رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى المجتمع الدولي، ولا سيما إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لمنح القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ولاية، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، من أجل تزويدها بتمويل مستدام يمكن التنبؤ به.

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

تؤكد تشاد من جديد موقفها المبدئي بشأن إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن. وهذا الإصلاح، الذي دافعت عنه أفريقيا لعدة سنوات، يعكس ببساطة التطلعات المشروعة لأكثر من 1,2 بليون

أفريقي. كيف يمكننا تجاهل هذه الدعوة المستمرة من قارة بأكملها مستبعدة ظلما من هيئة تدعي أنها تمثل البشرية جمعاء وتعمل نيابة عنها؟

ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وتتعلق جميع البنود المدرجة تقريبا في جدول أعماله بأفريقيا.

لقد حان الوقت لإنهاء المفاوضات التي لا نهاية لها وعقد العزم على تنفيذ هذا الإصلاح، الذي طالما انتظره جزء كبير من البشرية، على نحو يتجاوز القارة الأفريقية بكثير.

وبينما تناشد تشاد الشعور بالعدالة والمساواة بين جميع الأمم، وهي القيم التأسيسية للأمم المتحدة التي نعتز بها، فإنها تكرر تأكيد دعمها وتمسكها بالموقف الأفريقي المشترك على النحو المعرب عنه في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت.

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

في الختام، أود أن أشكر بإخلاص سعادة السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، والمؤسسة وجميع الدول الأعضاء، فضلا عن ممثلي المنظمات الإقليمية الحاضرين في القاعة، على تضامنهم ودعمهم المعنوي لتشاد، عقب الوفاة المأساوية والمفاجئة للرئيس السابق الراحل إدريس ديبي إيتنو.

وأخيرا، باسم المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة والصداقة بين الشعوب، تكرر تشاد دعوتها إلى رفع الحصار الجائر المفروض على كوبا، الذي يشكل تهديدا خطيرا لذلك البلد. وفي هذا الصدد، وبينما أتمنى لنا كل النجاح في عملنا، أشكركم على اهتمامكم الطيب.

غابون (انظر أيضا A/76/PV.10، المرفق السابع)

خطاب السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون

أدلي به يوم الخميس، 23 أيلول/سبتمبر 2021، في الجلسة العاشرة للجمعية العامة

[الأصل: بالفرنسية]

السيد الرئيس،

أصحابَ الجلالة،

رؤساء الدول والحكومات،

السادة الوزراء ورؤساء الوفود،

السيدات والسادة،

أود أن أبدأ بتقديم أحر التهاني للسيد عبد الله شهيد على انتخابه رئيسا رائعا للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين. ويسعدني أن أرى الأمل الذي تولد عن رؤيته ومعرفته الكاملة بالقضايا الدولية.

وأود أيضا أن أهنئ سلفه، السيد فولكان بوزكير، على العمل الرائع الذي أنجزه في سياق بالغ الصعوبة.

وأكرر للأمين العام الإعراب عن تهاني الحارة على إعادة تعيينه ودعمي الكامل للعمل الدينامي الذي قام به طوال فترة ولايته الأولى، وكذلك ثقتي في قيادته في البحث عن حلول دائمة للتهديدات والتحديات العديدة التي تواجه منظمتنا.

والموضوع المقترح للمناقشة العامة لدورتنا، "بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل – من أجل التعافي من كوفيد-19، وإعادة البناء على نحو مستدام، والاستجابة لاحتياجات الكوكب، واحترام حقوق الناس وتنشيط الأمم المتحدة"، يتيح لي فرصة لتبادل أفكارنا بشأن القضايا الرئيسية الراهنة.

وكما نعلم جميعا، فإن الأزمة الصحية غير المسبوقة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي لا تزال سائدة، وقد دمرت تماما هياكل مجتمعاتنا واقتصاداتنا وطريقة حياتنا معا.

وتطوير عدد من اللقاحات من خلال التعاون الدولي وحملات التطعيم الجارية في العديد من البلدان هي بمثابة شعاع أمل للبشرية. فالتطعيم هو الطريقة الفعالة الوحيدة لوقف انتشار الفيروس.

وتوحيد القوى للتغلب على جائحة فيروس كورونا هو في رأيي فرصة للتغلب على الأزمات الرئيسية الأخرى التي تواجهها البشرية.

والواقع أن مرض فيروس كورونا كشف عن نقاط الضعف والهشاشة في اقتصاداتنا وأنظمتنا الصحية، مما أجبرنا على إعادة النظر في نماذجنا للتنمية لجعلها أكثر مرونة.

وتخطط بعض البلدان المتقدمة النمو بالفعل لنقل نسيجها الإنتاجي الاستراتيجي أو جزء منه من أجل الحد من اعتمادها على الخارج.

وينبغي أن تكون أفريقيا أيضـــا جزءا من ذلك التحول النموذجي بغية الخروج من الأزمات التي تعوق تنميتها.

ويتطلب ذلك أيضا القدرة على بناء بنى تحتية أساسية تكفل أمن السكان واتباع نهج عدم التسامح مطلقا إزاء الفساد والإدارة الفعالة للموارد العامة.

ونحتاج أيضـا إلى تدريب رأس مال بشري عالي الجودة، والاستثمار على نطاق واسع وعلى وجه السرعة في البنية التحتية الصحية، وأخيرا كسر الحلقة المفرغة للاعتماد على المواد الخام.

ولذلك يجب أن تتحول اقتصاداتنا إلى التصنيع من أجل خلق المزيد من الثروة من خلال الاستفادة الكاملة من رأس مالنا البشري ومواردنا الطبيعية.

وتحقيقا لتلك الغاية، فإن الإدارة الصـارمة والشـفافة للديون والموارد المرتبطة بتصـدير المواد الخام هي شرط أساسي في المرحلة الانتقالية.

وأخيرا، من المهم جدا أكثر من أي وقت مضـى أن نعمل على تسـريع وتيرة عملية التحول الرقمي وتعبئة الموارد الداخلية من خلال تعزيز الشمولية المالية، ولا سيما لصالح المرأة.

وبصورة عامة، يجب أن نتعلم الدروس المستفادة من الجائحة وأن نعيد بناء مجتمعاتنا بطريقة أكثر استدامة ونزاهة وشمولا للجميع.

ومرة أخرى، فإنني أدعو قادة العالم إلى تكثيف الجهود المتعددة الأطراف من أجل بناء اقتصـــاد عالمي يراعي تطلعات الشـــعوب التي ترغب في رؤية مزيد من الإنصـــاف في تقاســـم اللقاحات والتقدم التكنولوجي.

وفي هذه المرحلة المحورية من ديناميات رصّ الصـــفوف، من الضـــروري تلبية المطالب العادلة للضـــمير العالمي، بما في ذلك التوزيع العادل لفوائد التكنولوجيا. وإلا فإننا نخاطر بإقامة نظام دولي يشـكل مصدرا للهشاشة البشرية، وانعدام الثقة بين الأمم وانعدام الأمن العالمي.

وثمة مسألة أخرى تتطلب منا التضامن وتمثل أولوية بالنسبة لنا اليوم، وهي الأمن المناخي لكوكبنا.

ولذلك ينبغي أن يكون المؤتمر الســـادس والعشـــرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـأن تغير المناخ، الذي سـيعقد في غلاسـكو، اسـكتلندا، في تشـرين الثاني/نوفمبر، وقت عمل لم يسـبق له مثيل.

وأذكر بأن الهدف هو خفض انبعاثات غازات الدفيئة إلى النصـــف والحفاظ على التنوع البيولوجي مع تشـــجيع الاســـتثمار في الهياكل الأســـاســـية الخضـــراء في البلدان النامية لتنشـيط اقتصـــاداتها ونزع الكربون منها.

والواقع أن عواقب تغير المناخ، ولا ســـيما ارتفاع مســـتوى ســـطح البحر والزلازل وحرائق الغابات المتكررة، تعرض للضـــغوط مجتمعاتنا قاطبة والمجتمعات المحلية، وينبغي أن تجعلنا ندرك الحاجة الملحة إلى العمل الجماعي.

وتتفاعل تلك الظواهر مع المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بلداننا، مسَّلطة الضوء على مخاطر مثل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وانعدام الأمن الغذائي، والهجرة واسعة النطاق، في جملة أمور.

وينبغي للدول والمجتمعات المحلية الآن أن تتكيف لمواجهة تحديات تغير المناخ.

ولذلك، ودون المساس بالتخفيف من آثار تغير المناخ، يحتاج جدول الأعمال السياسي الدولي إلى زيادة كبيرة في الموارد المخصصة للتكيف مع تغير المناخ.

ولا أزال مقتنعا بأنه لا يمكن لحكومة بمفردها أن تُحدث التكيف مع تغير المناخ وحدها. ولذلك، فإن التعاون الدولي، في رأيي، ضروري لدعم العمل المحلي، كوسيلة لتعزيز الأمن الدولي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما أن الصلة بين تغير المناخ وانعدام الأمن تبدو واضحة بالنسبة لي.

وكما يعلم الأعضاء، ظلت غابون دائما ملتزمة بالسلام والأمن المناخي. وسيظل ذلك الالتزام قائما طوال فترة ولاية بلدي كعضو غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للفترة 2022-2023.

وإذ أرحب بثقة المجتمع الدولي، أود أن أؤكد مجددا التزامي الراسخ بالعمل بلا كلل لإسكات المدافع في كل مكان واتخاذ إجراءات حازمة في الجهود الجارية للتوصل إلى توافق عالمي في الآراء يكفل أمن شعوب العالم وكرامتها وازدهارها.

وستغتنم غابون كل فرصة للدعوة إلى إقامة نظام دولي أكثر عدلا، يتسم بإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إصلاحا يشمل تمثيلا عادلا داخل المجلس وتحسين أساليب عمله، تماشيا مع الموقف الأفريقي المشترك الذي أعرب عنه في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت.

وبالتوازي مع زيادة التضامن الدولي والإصلاح المتوقع لمجلس الأمن، يجب أيضا أن يتم تنشيط أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لإعطاء زخم جديد منظمتنا.

ولا غنى عن هذه الإصلاحات لأنه من المرجح أن يكون لها تأثير كبير على تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، بما في ذلك الاستجابة للتطلعات المشروعة للشعوب الأفريقية الواردة في خطة عام 2063.

السيد الرئيس،

إن الأمل في إعادة بناء نماذج الحكم لدينا بطريقة مستدامة وتلبية احتياجات الكوكب يتطلب احترام الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا ووضعها موضع التنفيذ.

وأقصد بذلك على وجه الخصوص نقل ما يسمى بالتكنولوجيات النظيفة وتحسين إمكانية حصول الناس على مصادر الطاقة المتجددة من أجل التعجيل بانتقالها إلى صناعات خالية من الكربون ومراعية للبيئة.

وتحقيق تلك الالتزامات أمر حاسم لدعم جهود بلدان مثل غابون، التي حشدت مواردها المحلية بشكل كبير في تنفيذ مشاريع التكيف مع تغير المناخ وحفظ التنوع البيولوجي.

وتحول غابون باستثمارها في مجال الأمن المناخي دون انبعاث ما يعادل 000 140 طن من الكربون كل عام، بينما لا تبلغ الانبعاثات منها سوى 000 35 طن.

ولذلك، فإن عمل غابون بفارق سلبي من الانبعاث يربو على 000 100 طن من الكربون كل عام، أمر حاسم لمستقبل البشرية جمعاء.

إن إدراج متنزه إيفيندو الوطني على قائمة التراث العالمي، بعد متنزه لوبي الوطني، يؤكد القيمة العالمية والاستثنائية للمناطق المحمية لدينا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع شركائنا والبلدان الصديقة، وكذلك جميع الجهات الأخرى التي ترافق جهودنا لحفظ غاباتنا وإدارتها على نحو مستدام، من خلال دعمها متعدد الأوجه.

السيد الرئيس،

لقد عانت غابون، مثلها مثل العديد من البلدان المنتجة للنفط، من كامل أثر الهبوط الحاد في أسعاره. وقد أدت هذه الحالة إلى تباطؤ نشاطنا الاقتصادي.

وفي هذا السياق، أصدرت تعليماتي إلى الحكومة بوضع خطة للتعجيل بالتحوُّل. ويهدف ذلك البرنامج إلى إنعاش اقتصادنا عن طريق التعجيل بالانتقال إلى مرحلة ما بعد النفط والتركيز على محركات نمو جديدة يمكن زيادتها. وتشمل هذه المحركات قطاعات التعدين والحراجة والزراعة.

وبالإضافة إلى ذلك، تعمل غابون على تعزيز قدراتها في مجال الطاقة من خلال الاستكمال الوشيك لمحطات الطاقة الشمسية والكهرمائية الجديدة بغية إعطاء زخم جديد لعملية التصنيع فيها.

وإلى جانب تطوير البنية التحتية، فإن الأثر المقصود لتنفيذ خطة الإنعاش لدينا هو كفالة تعديل الميزانية وتعزيز القطاع الخاص كوسيلتين لتنويع الاقتصاد الوطني وتحويله.

وفي قطاع التعليم، تواصل الحكومة تعبئة موارد كبيرة من أجل تحسين نظام التعليم إلى أقصى حد، وجعله متماشيا مع المتطلبات والاحتياجات الحقيقية لسوق العمل.

السيد الرئيس،

إن الإدماج شاغل رئيسي آخر من حيث التوجه السياسي لبلدي.

وتركيز نطاق برنامجنا السياسي لتكافؤ الفرص، الذي قمت بتعزيزه لصالح تحقيق تنمية أكثر إنصافا، ينصب تركيزه بشكل خاص على تقدير النساء والشباب، مع كفالة عدم ترك أحد خلف الركب.

أما فيما يتعلق بمسألة تكافؤ الجنسين، فإن غابون هي أحد البلدان الأفريقية حيث المرأة هي الأكثر حضورا وتمثيلا في الحياة العامة، بما في ذلك منصب رئيس الوزراء، ورئيس مجلس الشيوخ، ورئيس المحكمة الدستورية، وعمدة ليبرفيلي، وحكام المقاطعات، في جملة مناصب.

وكل تلك المناصب، التي تعد من بين أرفع المناصب في الجمهورية، تشغلها في بلدي نساء، وأكرر ثقتي الكاملة بهن.

وأعتقد اعتقادا راسخا بأن التكافؤ في عالم تسوده العولمة والتنافسية هو مسألة تتعلق بالعدالة الاجتماعية والمساواة والإنصاف والكفاءة.

وفي الواقع، يجب أن يتمكن البلد من تحديد الموهوبين والنوابغ واستمالتهم وتعزيزهم، بغض النظر عن نوع الجنس.

السيد الرئيس،

لا يمكن للتنمية أن تكون مستدامة من دون تحقيق السلام والاستقرار. ومع ذلك، للأسف، لا يزال السلام يخضع لاختبار عسير في أجزاء كثيرة من العالم.

إذ إن ثمن عدم الاستقرار، الذي يسببه تأثير الإرهاب والجماعات المسلحة، باهظ جدا بالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية، التي تجد أنها مضطرة لتكريس موارد كبيرة في هذا الصدد. وهذه الظواهر يغذيها، في جملة أمور، الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتهريب الأنواع البرية من الحيوانات والنباتات.

وأعتقد أن من الضروري اتباع نهج عالمي وموحد في مكافحة مصادر عدم الاستقرار والهشاشة تلك في مختلف مناطق أفريقيا. ويجب الإقرار بأن التهديد الذي تتعرض له أمة واحدة يشكل تهديدا للجميع.

السيد الرئيس،

تظل غابون ملتزمة التزاماً حازماً ضمن الأمم المتحدة، كما كانت دائماً، بتعزيز الاستقرار والسلام على الصعيد القاري وفي وسط أفريقيا، ولا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وينبغي دعم إصلاح قطاع الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى لتمكين البلد من تجهيز نفسه بقوات الدفاع والأمن الجمهورية والموارد البشرية والمادية واللوجستية المناسبة.

والهدف من ذلك هو السماح بنشر تلك القوات في جميع أنحاء البلد على نحو استراتيجي من أجل استعادة سلطة الدولة، وكفالة أمن الناس والممتلكات، وتشجيع عودة المشردين واللاجئين.

كل ذلك سيؤدي حتماً إلى الانسحاب التدريجي للقوات الأجنبية العاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى على أساس اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف.

ومن الضروري أيضاً مواصلة تفعيل المؤسسات الجمهورية من أجل الإسهام إسهاماً كبيراً في ضمان عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في البلد.

وعلاوة على ذلك، من الضروري دعم جهود سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لتعزيز التماسك الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي للبلد من أجل توطيد المكاسب التي تحققت وضمان الأمن الدائم.

وتحقيقاً لذلك، ندعو المجتمع الدولي والجهات المانحة إلى الحفاظ على الدعم المالي الكافي لإرساء الاستقرار واستعادة الأمل لشعب أفريقيا الوسطى.

السيد الرئيس،

إن نتائج جهودنا لبناء عالم أفضل ستكون دائماً متفاوتة بينما يظل الكثير من الشعوب عرضة لجزاءات ضارة.

ولذلك أود أن أكرر نداء رسمياً من أجل الرفع الكامل للحصار المفروض على كوبا حكومة وشعباً منذ عدة عقود.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً التزام غابون بتعددية الأطراف وبزيادة التضـــامن الدولي، الذي أنا مقتنع بأنه يظل أنجع وســـيلة متاحة لنا لبناء منظمة أكثر مرونة وقادرة على مواجهة التحديات والتهديدات التي تواجهها البشرية بفعالية.

أشكركم.

ليبريا (انظر أيضا A/76/PV.10، المرفق الثامن)

خطاب السيد جورج مانه وياه، رئيس جمهورية ليبريا

أدلي به يوم الخميس، 23 أيلول/سبتمبر 2021، في الجلسة العاشرة للجمعية العامة

معالي السيد أنطونيو غوتيريش،

الأمين العام للأمم المتحدة

أصحابَ الجلالة والفخامة رؤساء الدول وأصحاب الدولة رؤساء الحكومات؛

أصحاب السعادة السفراء؛

رؤساء الوفود؛

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة المبجلون:

يشرفني أن تتاح لي الفرصة لمخاطبة هذه الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، باسم حكومة ليبريا وشعبها.

وأود أن أغتنم هذه المناسبة لأهنئ معالي السيد عبد الله شهيد على انتخابه رئيساً للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة؛ ونقدم له دعم ليبريا الكامل في أداء واجباته والاضطلاع بمسؤولياته.

وأود أن أهنئ معالي السيد فولكان بوزكير على قيادته المتميزة للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

وأود أيضاً أن أهنئ معالي السيد أنطونيو غوتيريش على انتخابه لفترة ثانية أميناً عاماً للأمم المتحدة، تبدأ في 1 كانون الثاني/يناير 2022. السيد الأمين العام، إنني أثني على ما تواصل بذله من جهود دؤوبة والتزام بعمل الأمم المتحدة، وعلى توجيه شؤونها باقتدار، حتى في مواجهة تحديات لم يسبق لها مثيل.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة الموقرون:

تذكرنا الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية والعواقب الصحية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بمقدار العمل المطلوب على الصعيدين العالمي والوطني لمكافحة هذه الآفة. ويتجلى ذلك في موضوع الدورة السادسة والسبعين هذه:

”بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل من أجل التعافي من كوفيد-19، وإعادة البناء على نحو مستدام، والاستجابة لاحتياجات الكوكب، واحترام حقوق الناس، وتنشيط الأمم المتحدة“

إن هذا الموضوع هو نداء واضح لجميع الشعوب في جميع الدول، ومفاده أنه بينما نحاول إعادة بناء اقتصاداتنا التي يعوقها مرض كورونا، يجب أن نفعل ذلك بطريقة مستدامة تأخذ بيئتنا في الاعتبار على النحو الواجب، وأن نراعي على النحو الواجب حقوق الإنسان الأساسية المكرسة في ميثاق هذه المؤسسة النبيلة.

وفي الوقت نفسه، من المهم أن نشيد إشادة صادقة بأخصائيي الصحة العامة الشجعان والمخلصين في جميع أنحاء العالم على اســـتمرارهم في الخدمة الإيثارية في مكافحة جائحة كوفيد-19. إن العالم مدين لهم بالامتنان.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة الموقرون:

يدعو موضوع هذه الجمعية العامة أيضاً إلى تنشيط الأمم المتحدة لجعلها أكثر ملائمة لمقتضيات الأحوال وفعالية في الوفاء الحقيقي بولايتها في عالم متغير. وهذه مهمة اعترف بها القادة السابقون المتعاقبون وأعضاء المنظمة في الآونة الأخيرة كأولوية حتمية.

لقد خطت الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل ســـت ســـنوات خطوة عملاقة إلى الأمام، وفاء منها لمثل ومبادئ ميثاقها، لتعزيز التقدم الاقتصـادي والاجتماعي لجميع الشـعوب وتحسـين مسـتويات معيشـتها، عندما اعتمدت خطة التنمية المستدامة التاريخية لعام 2030. وكان القصد منها أن تكون خطة عمل عالمية؛ للناس والكوكب والازدهار والسلام والشراكة؛ بهدف القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده.

ولكن منذ انتقالنا إلى عقد العمل من أجل تنفيذ أهداف التنمية المســـتدامة الجديدة، اجتاحت العالم جائحة عالمية فرضـــت ضـــغوطاً هائلة على قدرتنا على تنفيذ خطة عام 2030، بل وأثارت إمكانية حدوث نكسة في المكاسب الإنمائية.

وبغية بناء القدرة على الصمود من خلال الأمل، يجب أن نواصل التأكيد على الحاجة إلى الاهتمام بالمجتمعات الضـعيفة والبلدان النامية وتقديم الدعم لها؛ ولا سـيما أقل البلدان نمواً. ويجب أن يسـتند التعافي المستدام من الجائحة إلى مبدأ الشمول والتضامن؛ وأن يتحقق ضمن سياق عدم ترك أحد خلف الركب.

ويمكن أن تسهم معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً إسهاماً كبيراً في الانتعاش. كما أن دعم المؤتمر الخامس القادم المعني بأقل البلدان نمواً، الذي ســـيعقد في الدوحة بدولة قطر في كانون الثاني/يناير 2022؛ وبرنامج العمل الجديد لأقل البلدان نمواً للعقد القادم؛ سيوفران الأساس للتعافي المستدام وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أوانها.

السيد الرئيس، حضرات المندوبين الموقرين:

اســمحوا لي؛ باســم حكومة ليبريا وشــعبها، أن أعرب عن عميق تقديرنا لجميع شــركائنا الثنائيين والمتعـددي الأطراف والإنمـائيين والإقليميين ودون الإقليميين والوطنيين والمحليين؛ على دعمهم لنـا في معركتنا ضد جائحة كوفيد-19، وللمساعدة التي يواصلون تقديمها في سعينا نحو الانتعاش.

واستجابة لهذه الجائحة فإن حكومتي، تمشياً مع خطتنا الإنمائية الوطنية؛ قد وضعت "خطة تحقيق الرخاء والتنمية لصـالح الفقراء"، وأطلقت خطة للإنعاش الاقتصـادي لما بعد كوفيد-19. وتهدف هذه الخطة إلى الحد من أثر الجائحة بتوفير الأســاس للانتعاش الاقتصــادي من خلال اتخاذ إجراءات قصــيرة الأجل، والاستثمارات في القطاعات الرئيسية، بما في ذلك الزراعة والسياحة.

وفي إطار خطة الإنعاش الاقتصـــادي، بدأ الاقتصـــاد الليبري يظهر بالفعل بوادر الانبعاث، وقد أصـبحت التوقعات المتعلقة بنمو الناتج المحلي الإجمالي إيجابية الآن على الرغم من الأثر السـلبي لفيروس كورونا، ومن المتوقع أن تصل إلى 4 في المائة في السنة المقبلة.

ومن خلال تنفيذ إصلاحات صعبة في الاقتصاد الكلي، تمكنت حكومتي من تحقيق زيادة كبيرة في الإيرادات المحلية لأول مرة منذ أكثر من عقد، ونحن ملتزمون بإدخال إصلاحات مناخية اقتصادية واستثمارية أوسع نطاقاً.

ففي قطاع الزراعة، على سبيل المثال، تسعى حكومتي إلى إطلاق مشاريع تشجيع على الزراعة بقوة، مما سيزيد الإنتاج الزراعي من خلال توفير فرص جديدة لريادة الأعمال والابتكارات وتقنيات الزراعة المأمونة. وعلاوة على ذلك، وإدراكاً منها لأهمية البنى التحتية وأثرها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، على النحو المنصوص عليه في خطة العمل بشأن التنمية، حددت حكومتي الاستثمار في الطرق والطاقة والموانئ كمجالات رئيسية ذات أولوية.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة الموقرون:

يبرز المزيد من التفكير في موضوع الجمعية العامة لهذا العام ضرورة الاستجابة لاحتياجات كوكبنا. فواقع تغير المناخ الذي يواجه كوكبنا يتطلب الاهتمام العاجل والعمل الجماعي من جميع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية.

وقد لاحظنا جميعا توسع الصحارى وحالات الجفاف المتكررة في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ وتزايد شدة وتواتر العواصف والفيضانات في منطقتنا؛ والارتفاع المقلق في مستويات محيطات العالم بسبب ذوبان منطقة القطب الشمالي؛ وتواتر وحجم حرائق الغابات التي تدمر آلاف الأفدنة من الأراضي الصالحة للزراعة والممتلكات. فهذه الظروف تهدد بقائنا كسكان لهذه الأرض الثمينة.

وفي هذا الصدد، فإن عودة الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا إلى اتفاق باريس قرار ترحب به حكومتي وتشيد به بكل إخلاص، لأننا نعتقد أنه يظهر ويبرز القيادة الحاسمة اللازمة لتعبئة العمل العالمي المنسق.

وفي السياق نفسه، تجدر الإشارة إلى أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، في خطاب ألقاه مؤخرا على الصعيد الوطني إلى الشعب الأمريكي بشأن الدمار الذي سببه إعصار إيدا، دعا إلى اتخاذ إجراءات فورية وعاجلة لمكافحة اتجاهات الاحترار العالمي وعكس مسارها.

ولفترة طويلة جدا، نحن الجهات الفاعلة في الدولة، بما في ذلك أولئك الذين واجهوا أقسى الظروف المناخية والطقس في قارتي، مذنبون بالقيام بتحسين مظهر مسائل المناخ بالخطابة والإعلانات السلبية. وتؤكد ليبريا بتواضع لهذه الهيئة الموقرة أن الوقت قد حان الآن لاتخاذ إجراءات متضافرة وحاسمة.

وتؤكد ليبريا من جانبها التزامنا بمواصلة إدارتنا الجيدة لنظامنا الإيكولوجي الحيوي للغابات الاستوائية المطيرة وأشجار المانغروف الساحلية والأراضي الخثية الداخلية.

وقد كشف جردنا الوطني للغابات الذي أنجز مؤخرا بدعم من البنك الدولي ومملكة النرويج أن ليبريا تتمتع بما يقرب من سبعة (7) ملايين هكتار من الغابات، تمثل ما يقرب من نصف ما تبقى من غابات غينيا العليا في منطقة غرب أفريقيا. وإذا أضفنا إلى ذلك مساحة 1,9 مليون هكتار من الحراجة الزراعية وأشجار المانغروف الساحلية، يصبح من الواضح أن ما يقرب من نسبة 90 في المائة من مساحة أراضينا تعزل الكربون.

وغاباتنا هي آخر مساحات الأراضي الحرجية المتبقية التي لم تمس في هذه المنطقة وتحتوي على بعض من أعلى مخزونات الكربون فوق سطح الأرض في أي غابة في العالم، حتى أعلى من مخزونات الكربون في غابة الأمازون الكبرى. ومن الضروري الحفاظ على غابات ليبيريا في المستقبل باعتبارها أحد آخر الاحتياطيات من مخزونات الكربون العالية هذه. وتكرر حكومتي تأكيد التزامها بالقيام بذلك.

ومع ذلك، فإننا نعلم أن العديد الغابات التي تتمتع بأعلى مخزون للكربون في ليبريا تحتوي على رأس المال الطبيعي الأساسي ومزايا خدمات النظم الإيكولوجية؛ المزايا التي ما زالت بعيدة عن متناولنا حتى الآن كدولة نامية. ولليبريا لديها سكان شباب وتواجه ضغوطا هائلة من أجل تحقيق التنمية السريعة التي توفر فرص عمل وسبل عيش لائقة، لا سيما في قطاعاتنا الإنتاجية من الزراعة والتعدين.

واقتصادنا بحاجة إلى التنمية، ونريد أن نفعل ذلك على نحو مستدام. كما نريد أن نواصل الحفاظ على ثرواتنا من الغابات والنظم الإيكولوجية وتنوعنا البيولوجي المذهل ونحن نتبنى نهجا مراعية للمناخ إزاء الزراعة والتعدين، وهما الدعامتان الاقتصاديتان الأساسيتان لنا.

غير أن ليبريا تحتاج، من أجل القيام بذلك، إلى شراكات مجدية في رحلة التنمية المستدامة هذه؛ شراكات مع الولايات المتحدة، وكذلك مع بقية العالم المتقدم، بما في ذلك القطاع الخاص، للسماح لنا بترك غاباتنا سليمة بسبب قدرتها الاستثنائية على احتجاز الكربون لصالح العالم الصناعي.

ولذلك، فإننا نتطلع إلى مد جسور التواصل البناء مع جميع الأطراف المعنية في هذا الصدد.

وسيوفر مؤتمر الأمم المتحدة الوشيك بشأن تغير المناخ فرصة أخرى لتوليد إجراءات والتزامات مناخية أكثر طموحا.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة الموقرون:

إدراكا من حكومتي لحقيقة أن النمو والتنمية يتعززان دائما بوجود السلام والأمن، فإنها تظل ملتزمة بإدامة الديمقراطية وسيادة القانون وتوطيد وصون السلام والأمن في ليبريا. وما زلنا حازمين وثابتين في هذا الالتزام.

ونشكر الأمم المتحدة على جهودها المتواصلة لصون السلام في جميع أنحاء العالم. وبامتنان عميق، نود أن نشكركم، وكذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو وجميع شركائنا وأصدقائنا الدوليين على تقديم الدعم للسلام الذي ما زلنا نتمتع به في ليبريا. وسنواصل الاعتماد على ذلك الدعم في تعزيز قدرتنا على صون السلام في أرضنا.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة الموقرون:

بعد الحرب الأهلية الوحشية التي اجتاحت بلدنا وقسمت شعبنا لأكثر من 15 عاما، والتي انتهت أخيرا قبل أكثر من عقدين بقليل، من المهم الاتفاق على عملية من شأنها أن تؤدي إلى طي صفحة جروح الضحايا، وبالتالي تضمن استدامة السلام والاستقرار والعدالة والمصالحة الوطنية.

وكما ذكرت خلال خطابي السابق أمام هذه الهيئة، بدأت حكومتي بالفعل مشاورات مع الهيئة التشريعية الوطنية، أي ممثلي شعبنا، في هذا الصدد.

واليوم، يمكننا أن نبلغ عن إحراز تقدم كبير حيث أننا تلقينا بالفعل تقريرا وتوصـــيات من مجلس الشيوخ الليبري، وهو مجلس الشيوخ لهيئتنا التشريعية الوطنية.

ونحن الآن في انتظار تقرير مماثل من مجلس النواب الموقر، وبعد ذلك نعتزم كذلك أن يكون هناك التزام أوسـع نطاقا بالنظام القضـائي الليبري، ومع شـركائنا ومنظماتنا الدولية الاسـتراتيجية. ويحدوني الأمل في أن ينبثق في نهاية هذه العملية التشاورية توافق وطني يحدد المسار لحل هذه المسألة.

وفي غضون ذلك، نواصل تشجيع مواطنينا على استخدام طريقة أكواخ النقاش، حيث يمكن للجناة والضحايا الاجتماع في المنتديات المجتمعية التقليدية لحل الدعاوى والخلافات بينهما.

ويتماشـى ذلك مع إحدى التوصـيات الرئيسـية للجنة الحقيقة والمصـالحة التي أنشـئت في نهاية النزاع الأهلي.

السيد الرئيس، أصحاب السعادة، المندوبون الموقرون، السيدات والسادة المحترمون:

واســمحوا لي أن أكرر أن الطريق للمضـــي قدماً نحو التعافي المرن بعد كوفيد-19 يجب أن يبدأ بكفالة أن تســـترشـــد تدخلاتنا بجدول أعمال عام 2030؛ وكفالة الحصـــول على اللقاحات والاختبارات والعلاجات بأسعار معقولة على أساس عادل وشامل؛ وتعزيز قدرة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، حتى لا يتخلف أحد عن الركب ونحن نسعى جاهدين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب. ويمكن تحقيق هذه الأهداف الهامة والحيوية والتعجيل بتنفيذها على أفضـل وجه من خلال تحسـين الشـراكة وزيادة التضامن بين جميع الدول الأعضاء.

وشكراً لكم.